
ستالين
القضية القومية
في يوغسلافيا
ونصوص أخرى
نبع




# ستالين

# القضية القومية في يوغسلافيا ونصوص أخرى

ترجمة
محمد علي العربي

نبع النشر البلشفي العربي
القيروان، جوان 2020

المحتويات

# القضية القومية في يوغسلافيا

## خطاب في اللجنة اليوغسلافية في تنفيذية الأممية الشيوعية

## موسكو في 30 أيار 1925

أعتقد أن الرفيق سميث لم يفهم في الحقيقة جوهر القضية القومية الأساسي كما يطرحها البلاشفة. فلم يفصل البلاشفة أبدا القضية القومية عن قضية الثورة الأعم لا قبل أكتوبر ولا بعده. فجوهر القضية القومية في نظر البلاشفة هو أنهم يعتبرون دوما القضية القومية مرتبطة بالأفق الثوري ارتباطا لا انفصام له.

أشار الرفيق سميث إلى لينين قائلا أن هذا الأخير كان مع تحديد لحل معين للقضية القومية في إطار الدستور. ويريد الرفيق سميث بقوله ذاك أن يزعم أن لينين يعتبر القضية القومية قضية دستورية؛ ليست قضية ثورة وإنما قضية إصلاح. وذلك مطلق الخطأ؛ فلم يكن لينين منجذبا إلى أوهام دستورية أبدا ولا يمكن أن يكون له ذلك. وتكفي مراجعة مؤلفاته لدحض هذه الافتراءات؛ فعندما تحدث لينين على الدستور لم يكن يفكر في الطريق الدستوري لحل القضية القومية وإنما فكر في الحل الثوري فاعتبر الدستور تتويجا لانتصار الثورة. فعندنا في اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية دستورا أيضا؛ إنه يمثل أحد حلول القضية القومية. لكنه رأى النور لا تتويجا لتنازلات متبادلة مع البرجوازية وإنما تتويجا للثورة المظفرة.

يعتمد الرفيق سميث بعد ذلك على كراس ستالين المعروف «في القضية القومية» الذي كتب عام 1912. ويبذل الرفيق سميث جهدا عسى أن يجد فيه تطابقا يؤكد له صحة ما قدمه، ولو كان على وجه غير مباشرة؛ فكان اعتماده أجوف، ولم يجد ولو فقرة واحدة إن لم نقل تخيلات بعيدة تدعم طريقته الدستورية في تناول القضية القومية ولا يمكن أن يكون له ذلك. وحتى أدعم ما قلته أستطيع أن أذكر الرفيق سميث بمقتطف من كراس ستالين تناقض فيه الطريقة النمساوية في حل القضية القومية (الطريقة الدستورية) طريقة الماركسيين الروس (الطريقة الثورية). إليكم المقتطف:

﴿يفكر النمساويون في تحقيق «حرية الأمم» بإصلاحات صغيرة وخطوات بطيئة معتمدين على الحكم الذاتي القومي كمقياس عملي. ولا يعتمدون على تغيير جذري وحركة ديمقراطية تحررية. فذلك ما لا يوجد في أفقهم في الوقت الذي لا يوجد فيه سبب عند الماركسيين الروس للاعتماد على الإصلاحات أو سبب لفصل قضية «حرية الأمم» عن تغيير جذري وحركة ديمقراطية تحررية؛ فذلك يغير الأمور في يتعلق بما يمكن أن يكون لقوميات روسيا من مصير بصورة أساسية.﴾
أعتقد أن الأمر واضح.

ليست تلك وجهة نظر ستالين الشخصية وإنما هي وجهة نظر الماركسيين الروس العامة الذين كانوا ينظرون إلى القضية القومية في ارتباط قوي بقضية الثورة الأعم ولا يزال عندهم ذلك.

يمكننا أن نقول دون خوف من المبالغة أن طريقة طرح القضية القومية قد مرت بمرحلتين في تاريخ الماركسية الروسية؛ الأولى سابقة لأكتوبر والثانية أثناءه. فكان يُنظر إلى القضية القومية في الأولى كجزء من القضية العامة: قضية الثورة الديمقراطية البرجوازية، أي كجزء من دكتاتورية العمال والفلاحين. ولما اتسعت القضية القومية في المرحلة الثانية وتحولت إلى قضية المستعمرات، أي عندما تحولت القضية القومية من قضية داخل دولة إلى قضية عالمية أصبح يُنظر إلى القضية القومية كجزء من القضية العامة: قضية الثورة العمالية، أي كجزء من قضية دكتاتورية الطبقة العمالية.

كما رأيتم، كانت طريقة النظر هنا إلى القضية طريقة ثورية ومنسجمة.

أعتقد أن الرفيق سميث لم يفهم كل ذلك بصورة كاملة، فكانت محاولة إنزاله القضية القومية إلى المصاف الدستوري؛ أي النظر إليها كقضية إصلاح.

ينتج عن هذا الخطأ خطأ آخر. فهولا يريد أن ينظر إلى القضية القومية كقضية عمقها قضية فلاحية. قضية فلاحية لا قضية زراعية فهما أمران مختلفان. ومن تمام الصحة أن لا نعطي القضية القومية معنى فلاحيا لأنها تشتمل على مسائل الثقافة القومية والوجود القومي كدولة وغيرهما إلى جانب القضية الفلاحية. كذلك لا مجال للشك في أن تمثل القضية الفلاحية عمق القضية القومية وجوهرها الداخلي،

وذلك ما يفســر على وجه التحديد أن الفلاحين يمثلون جيش الحركة الوطنية الأساسي، وبدونه لا يمكن أن توجد حركة وطنية قومية. فذلك ما نقصده على وجه التحديد عندما نقول أن في عمق القضــية القومية قضــية فلاحية. وأعتقد أن رفض الرفيق سـميث قبول هذه الصياغة فيه استنقاص من القوة الداخلية للحركة الوطنية وعدم فهم لخاصــية عمق الحركة الوطنية الشــعبي وعمقها الثوري. ويمثل ذلك الاستنقاص وكذلك عدم الفهم خطرا كبيرا، لأن ذلك يعني عمليا استنقاصا من القوة الحيوية الداخلية التي توجد مثلا في حركة الكرواتيين من أجل التحرر الوطني واستنقاصا كبيرا من صعوبات تواجه مجمل الحزب الشيوعي اليوغسلافي.

ذلك هو الخطأ الثاني عند الرفيق سميث.

مما لا شك فيه أن نعتبر ما قام به الرفيق سميث من محاولة لتناول القضية القومية في يوغســلافيا بمعزل عن أي ارتباط بالوضــع العالمي والآفاق الممكنة في أوروبا أمرا خاطئ. فهو ينطلق من واقع تغيب فيه حركة شــعبية جدية عند الكرواتيين أو السـلاف من أجل الاسـتقلال لينتهي إلى اسـتنتاج مفاده أن قضـية حق الأمم في الانفصال قضية أكاديمية وغير ملحة في جميع الأحوال.

من البداهة أن ذلك خاطئ؛ فحتى لو قبلنا أن هذه القضــية غير ملحة في الوقت الحاضر فسـتكون ملحة إذا ما نشـبت الحرب أو عندما تنشـب في المسـتقبل أو إذا ما اندلعت الثورة في أوروبا أو عندما تندلع في المســتقبل. ولو أخذنا طبيعة تطور الإمبريالية بعين الاعتبار فلن نشـك في أن الإمبرياليين سـوف لن يتوانوا عن تمزيق بعضـهم بعضـا هناك. فعندما وضـعنا نحن الماركسـيون الروس أول مشـاريع البرنامج القومي عام 1912 لم نجد بعدُ حركة تعمل بجد في سـبيل الاسـتقلال عن الإمبراطورية الروســية في أي منطقة تحيطها، لكن رأينا رغم ذلك أن من الضروري أن ندرج في البرنامج نقطة تتعلق بحق الأمم في تقرير مصيرها، أي حق كل قومية في أن تنفصــل وأن تقوم كدولة مســتقلة. لماذا؟ لأننا لا نعتمد على الحاضــر فقط، وإنما نعتمد على المســتقبل أيضــا، ونعلم أنه إذا ما طلبت إحدى القوميات الانفصـال، سـيناضـل الماركسـيون الروس حتى يضـمنوا لها ذلك الحق. واعتمد الرفيق ســميث في خطابه على مقتطفات كثيرة من كراس ســتالين «في

القضـية القومية». لكن إليكم ما ذكره سـتالين في ذلك الكراس فيما اتصـل بتقرير المصير والاستقلال:

﴿لم يكن نجاح الإمبريالية في أوروبا بفعل الصـدفة؛ فقد بدأ رأس المال الأوروبي يحس بالضيق فاتجه نحو بلدان أخرى بحثا عن استغلال جديد ليد عاملة بخسة الثمن ومجالات اسـتثمار جديدة. لكن أدى ذلك إلى تعقيدات خارجية وإلى الحرب، فمن الممكن تماما أن تجد بعضُ قوميات روسـيا ضـرورة طرح قضـية اسـتقلالها وحلها عندما يتوفر التقاء جملة من الظروف الداخلية والخارجية مرتبطة بالسـوق، وليس من الطبيعي في هذه الحالات أن يضـع الماركسـيون حواجز أمامها.﴾

لقد كتب ذلك عام 1912. وتعلمون أن هذه الأطروحة قد تدعمت تماما فيما بعد أثناء الحرب وخاصة بعد انتصار دكتاتورية الطبقة العمالية في روسيا. فهل يمكننا أن نأخذ إمكانيات مماثلة بعين الاعتبار في أوروبا بوجه عام وفي يوغسـلافيا بوجه خاص، خصوصا بعد أن تعمقت الحركة الوطنية الثورية الآن في البلدان المضطهَدة وانتصـرت الثورة في روسـيا؟ يجب أن نأخذ واقع أن يوغسـلافيا ليسـت بلدا مسـتقلا تماما وأنها مرتبطة ببعض الدوائر الإمبريالية بعين الاعتبار أيضـا؛ فلا يمكنها أن تخرج بالتالي من لعبة تلك القوى خارج يوغسـلافيا. وعندما تألفون برنامجا للحزب الشيوعي اليوغسلافي -وهذا ما يجب أن يكون على وجه التحديد – يجب عليكم أن تتذكروا أن البرنامج لا يجب أن يقتصـر ارتكازه على ما هو موجود في الوقت الحاضـر وإنما أيضـا على ما يتطور وسـيظهر حتما على أسـاس العلاقات العالمية؛ لذلك أعتقد أن من الواجب اعتبار قضـية حق الأمم في تقرير مصيرها قضية ملحة وملتهبة.

نتناول الآن ما اتصل بالقضية القومية في البرنامج.

يجب أن تكون نقطة انطلاق البرنامج القومي الأطروحةُ المتعلقة بالثورة السوفييتية في يوغسلافيا التي مفادها أن القضية القومية لا يمكن حلها بأي شكل من الأشكال حتى الأكثر نقصا في الاكتمال بدون قلب البرجوازية وانتصار الثورة. إن إمكانية الاسـتثناءات أكيدة. فقد وُجد اسـتثناء مثلا قبل الحرب إثر انفصـال

النروج عن السويد. وتحدث لينين عنه بالتفصيل في أحد مقالاته، لكن ذلك كان قبل الحرب وفي سياق استثنائي من المعطيات المسهلة. وأصبح مثل تلك الحالات ضعيف الإمكان بعد الحرب وخاصة بعد انتصار الثورة السوفييتية في روسيا. وما يبقى من حظوظ لهذه الإمكانات عموما نادر إن لم نقل منعدما. فإذا كان الأمر كذلك وجب أن تكون أطروحة الثورة نقطة انطلاق البرنامج القومي.

لنتابع. يجب مطلق الوجوب أن يشار في البرنامج القومي إلى نقطة خاصة حول حق الأمم في تقرير مصيرها بما في ذلك الحق في الانفصال وتكوين دولة مستقلة. ولقد ذكرت آنفا كيف لا يجب أن ننسى مثل تلك النقطة في الظروف الراهنة الداخلية والخارجية.

أخيرا. يجب أن يتضمن البرنامج أيضا نقطة خاصة حول الحكم الذاتي الجغرافي القومي بالنسبة للقوميات في يوغسلافيا التي لا ترى ضرورة في انفصالها عن البلاد.

هناك من يرفض تجميع تلك القوميات على هذا النحو. وذلك خاطئ؛ فمن الممكن تماما، في ظل بعض الظروف، ألا تطلب مثل تلك القوميات الانفصال مثلما وقع عندنا في روسيا ليكون ذلك تتويجا لانتصار الثورة السوفييتية في يوغسلافيا؛ فمن المهم في هذه الحالة أن تكون في البرنامج نقطة خاصة حول الحكم الذاتي عند مواجهة تحول الدولة اليوغسلافية إلى اتحاد دول قومية لكل منها حكمها الذاتي على أساس النظام السوفييتي.

إذنْ، فالأمر على نحو يكون فيه حق الانفصال للقوميات الراغبة في الانفصال، وحق الحكم الذاتي للقوميات التي تريد البقاء ضمن الدولة اليوغسلافية.

يجب أن أقول، لتجنب سوء الفهم، أن حق الانفصال لا يجب أنْ يُفهم على أنه إرغام على الانفصال. ولا يجب فهمه على أنه انفصال مطلق الوجوب؛ فيمكن أن تستعمل قومية هذا الحق لتنفصل لكن من الممكن أيضا ألا تستعمله. فإن كانت لا تريده فذاك شأنها. ويجب أن نأخذه بعين الاعتبار. لكن بعض الرفاق يجعلون من حق الانفصال إرغاما ويدفعون مثلا الكرواتيين إلى الانفصال بأية وسيلة. إنه موقف خاطئ يجب إلغاؤه؛ فلا يجب الخلط بين الحق والإرغام.

# القضية القومية في يوغسلافيا مرة أخرى

فيما اتصل بمقال الرفيق سميث

البُلشفي، العددين 11 و12، 30 حزيران 1925

لا يمكننا إلا أن نحيي التحاق الرفيق سميث بموقف وفد الحزب الشيوعي الروسي إلى الأممية الشيوعية بصورة تامة ودون تحفظ الآن في مقاله بعد النقاش الذي دار في اللجنة اليوغسلافية. لكن سيكون من الخطأ إذا ما ذهب في اعتقادنا عدم وجود خلافات بين وفد الحزب الشيوعي الروسي والرفيق سميث قبل النقاش في اللجنة اليوغسلافية وأثناءه. فذلك ما يبدو قد استشفه الرفيق سميث من الخلافات في القضية القومية. وقد سعى إلى اختزال تلك الخلافات إلى سوء فهم قسرا، لكن خطأه عميق للأسف. فقد أعلن في مقاله أن ما وُجه ضده من انتقادات يقوم على «سوء فهم» سببه «نقص في ترجمة الخطاب» الذي ألقاه أمام اللجنة اليوغسلافية. بالتالي «يرجع الخطأ إلى الخياط» أي من ترجم خطاب الرفيق سميث بشكل منقوص دون أن ندري لماذا. أجد نفسي مضطرا إلى أن أعلن في صالح الحقيقة أن تأكيد الرفيق سميث لا يطابق الواقع أبدا. من البديهي أن يكون الرفيق سميث قد دعم إعلانه بمقتطفات من الخطاب الذي ألقاه أمام اللجنة اليوغسلافية فهو محفوظ في أرشيف الأممية الشيوعية. لكنه لم يقم بذلك ولا ندري لماذا. ولما كان الأمر كذلك أجد نفسي مضطرا إلى أن أقوم بهذه المهمة عن الرفيق سميث وهي مهمة لم تكن ضرورية عندي إن لم تكن سيئة جدا.

ذلك ضروري جدا. فلا تزال عدة نقاط غامضة في موقف الرفيق سميث إلى حد الآن وإن كان قد تضامن مع موقف وفد الحزب الشيوعي الروسي بصورة تامة.

تحدثت في خطابي أمام اللجنة اليوغسلافية (أنظر: البلشفي، عدد 7) على خلافات في ثلاث مسائل: أ. حول وسائل حل القضية القومية؛ ب. حول محتوى الحركة القومية الاجتماعي الداخلي في المرحلة التاريخية الراهنة؛ ج. حول دور العامل الأممي في القضية القومية.

لقد أعلنت في القضية الأولى أن الرفيق سميث «لم يفهم في الحقيقة جوهر القضية القومية الأساسي كما يطرحها البلاشفة»، وأنه يفصل القضية القومية عن قضية الثورة الأعم ويسير على هذا النحو في اتجاه اختزال القضية القومية في قضية دستورية.

هل كل ذلك صحيح؟ اقرؤوا ما يلي من فقرات من خطاب الرفيق سميث أمام اللجنة اليوغسلافية يوم 30 آذار 1925 واحكموا بأنفسكم:

«هل من الممكن أن ننقل القضية القومية إلى قضية دستورية؟ لنبسط القضية نظريا أولا. لنقل أن هناك ثلاث أمم (أ، ب، ج) تعيش في دولة (د) وتبرز هذه الأمم الثلاث رغبة في العيش في دولة واحدة. ما يمكن أن يكون في مثل هذه الحالة؟ من البديهي أن يكون هنالك تنظيم العلاقات الداخلية ضمن تلك الدولة. إذن، تلك قضية دستورية. فتنتقل القضية القومية إلى قضية دستورية في مثل هذه الحالة النظرية. ولما استطعنا أن ننقل القضية القومية إلى قضية دستورية وجب أن نقول إذن -وذلك ما أشرت إليه دون انقطاع – أن حق الشعوب في تقرير مصيرها بما في ذلك حق الانفصال شرط لازم لحل المشكل الدستوري. ولم أبسط المشكل الدستوري إلا على هذا النحو»

لا أعتقد أن تمر هذه المقتطفات من خطاب الرفيق سميث دون تعليق. فمن الواضح أن ما من أحد تناول القضية القومية كجزء لا ينفصم من القضية العامة؛ قضية الثورة العمالية، يمكنه أن يحولها إلى قضية دستورية. عكس ذلك هو الذي يفصل القضية القومية عن قضية الثورة العمالية العامة يمكنه أن يحولها إلى قضية دستورية.

يشير خطاب الرفيق سميث إلى أن حق الأمم في تقرير مصيرها لا يمكن كسبه بدون نضال ثوري. فيعلن الرفيق سميث:

«نتصور أن كسب تلك الحقوق لا يكون إلا بالنضال الثوري. فلا يمكننا كسبها بالبرلمان. ووحدها الأعمال الثورية عند الجماهير يمكنها أن تخلقها.»

لكن ما معنى «نضال ثوري» و«أعمال ثورية»؟ وهل يمكننا أن نماثل «النضال الثوري» و«الأعمال الثورية» بقلب الطبقة المهيمنة واستلام السلطة؛ أي انتصار

الثورة كشرط ضروري لحل القضية القومية؟ من البديهي لا. فالحديث عن انتصار الثورة كشــرط جوهري لحل القضــية القومية فذلك أمر، أما أن نطرح «النضــال الثوري» و«الأعمال الثورية» كشــرط لحل القضــية القومية فذلك أمر آخر تماما. ومن الضروري أن نلاحظ أن طريق الإصلاحات أي الطريق الدســتوري لا يلغي «النضـــال الثوري» و«الأعمال الثورية» أبدا؛ فعندما نحدد طابع أحد الأحزاب كحزب ثوري أو كحزب إصلاحي يجب أن نأخذ بعين الاعتبار كعنصر حاســم لا «الأعمال الثورية» في حد ذاتها وإنما الأهداف والمهمات الســياســية التي باســمها اتخذ الحزب تلك الأعمال واســتعملها. فقد اقترح المناشــفة بعد حل مجلس الدوما الأول عام 1906، كما نعلم، تنظيم «الإضراب العام» وحتى «الانتفاضة المسلحة». لكن ذلك لم يمنعهم أبدا من أن يبقوا مناشفة. إذن لماذا اقترحوا كل ذلك؟ لم يكن ذلك للهجوم على القيصــرية وتنظيم انتصــار الثورة وإنما لـــــ«خلق ضــغط» على الحكومة القيصــرية غرضــه كســب إصــلاح؛ أي غرضــه توســيع «الدســتور»؛ أي غرضه دعوة مجلس دوما «محســن». إن «الأعمال الثورية» لإصلاح نظام الأمور القديم مع دوام الســــلطة بين أيدي الطبقة المهيمنة تلك قضـــية، وأما «الأعمال الثورية» لتحطيم نظام الأمور القديم وقلب الطبقة المهيمنة فهي قضية أخرى، وإنها الطريق الثورية، إنها طريق انتصار الثورة التام. والاختلاف هنا جوهري.

لهذا السبب أرى إشارة الرفيق سميث إلى «النضال الثوري» -وقد اختزلت القضية القومية إلى قضـــية دســـتورية – أبعد من تكذب، بل تؤكد، ما أعلنته قائلا: «إن الرفيق ســميث لم يفهم في الحقيقة جوهر القضــية القومية الأســاســي كما يطرحها البلاشـفة»، لأنه لم يفهم أن من الواجب تناول المشكل القومي، لا منعزلا، بل في صلة لا ينفصم عراها عن قضية انتصار الثورة، وكجزء من قضية الثورة الأعم.

يجب أن نعتبر إشــارة الرفيق ســميث التي مفادها أنه يتصــور جليا بعض التغيرات في الوضع العالمي التي تجعل من الممكن أن تصبح قضية حرية تقرير المصير قضية راهنة وعملية إشــارةً غير كافية الآن في الوضع العالمي الحالي. فلا يتعلق الأمر الآن بأنْ نفترض أن الوضــع العالمي ســيشــهد بعض التغيرات في مســتقبل قريب. وأن نعترف براهنية المشـكل المتعلق بحق الأمم في تقرير مصيرها بنفسها. فذلك يمكن

أن يعترف به الآن كأفق حتى الديمقراطيون البرجوازيون إن احتاجوا إلى ذلك. لا يتعلق الأمر بذلك الآن وإنما يتعلق بأن لا نجعل من الحدود الحالية لدولة يوغسلافيا التي رُسمت نتيجة الحرب والعنف نقطة انطلاقٍ لحل القضية القومية وقاعدة شرعية لذلك. واحد من أمرين: إما أن يكون مشكل حق تقرير المصير القومي، أي تغيير حدود يوغسلافيا الجذري، **تكملة** في البرنامج الذي سيرسم بغموض في مستقبل بعيد وإما أن يكون **قاعدة** البرنامج القومي. ومن الواضح في جميع الحالات أن النقطة المتعلقة بحق تقرير المصير لا يمكنها أنْ تكون **تكملة** في البرنامج القومي للحزب الشيوعي اليوغسلافي و**قاعدته** في ذات الوقت. وأخشى أن يواصل الرفيق سميث تناول حق تقرير المصير كتكملة-أفق في البرنامج القومي.

لهذا السبب أعتقد أن الرفيق سميث يفصل القضية القومية عن مجمل الوضع العالمي فتكون قضية تقرير المصير عنده أي تغيير حدود يوغسلافيا قضية غير راهنة بل أكاديمية أساسا.

كان الأمر على هذا النحو في ثالث أخطاء الرفيق سميث.

إنه لأمر متميز أن يقول الرفيق مانويلسكي نفس الشيء على هذا الخطأ عند الرفيق سميث عندما أعلن في تقريره أمام المؤتمر الشيوعي العالمي الخامس ما يلي:

«إن النقطة الأساسية في مجمل طريقة الرفيق سميث في بسط القضية القومية هي الفكرة التالية: يجب على الطبقة العمالية أن تقبل الدولة البرجوازية **في الحدود التي أقامتها جملة من الحروب والعنف**» (إشارة التأكيد لي – ستالين)

عندما ألح على هذه النقطة لا أزعم أبدا أنني قلت شيئا جديدا في موضوع الخطأ الذي قام به الرفيق سميث في هذه القضية. فقد تحدث الرفيق مانويلسكي عنه في المؤتمر الشيوعي العالمي الخامس عندما أعلن:

«يقدم الرفيق سميث النضال من أجل مراجعة الدستور كشعار عملي عند الحزب أي أنه ينقل في حقيقة الأمر مجمل قضية حق الأمم في تقرير مصيرها إلى الميدان الدستوري حصرا. كان ذلك في كراسه «القضية القومية في ضوء الماركسية» وفي جملة من المقالات نشرت في رادنيك لسان الحزب الشيوعي اليوغسلافي

المركزي» (أنظر: تقارير المؤتمر الشيوعي العالمي الخامس المسجلة، ص 596، الطبعة الروسية)
وتحدث الرفيق زينوفييف على نفس النقطة عندما أعلن:
«لا ينقص آفاق الرفيق سميث سوى القليل من الأمور: الثورة؛ أي أن القضية القومية هي مشكل «ثوري وليس دستوري»» (أنظر: الحقيقة، عدد 83)
من المستحيل أن تكون ملاحظات ممثلي الحزب الشيوعي الروسي في الأممية الشيوعية حول الرفيق سميث من فعل الصدفة ودون أساس. فلا دخان بدون لهب.
كان الأمر على هذا النحو بالنسبة لخطأ الرفيق سميث الأول والأساسي. وتنساب أخطاؤه الأخرى من هذا الخطأ الأساسي مباشرة.
لقد أعلنت في خطابي فيما اتصل بالقضية الثانية أن الرفيق سميث «لا يريد أن يتناول القضية القومية كقضية عمقها فلاحي» (أنظر: البلشفي، عدد 7).
هل ذلك صحيح؟ اقرؤوا ما يلي من خطاب الرفيق سميث أمام اللجنة اليوغسلافية واحكموا بأنفسكم:
«ما هو مغزى الحركة القومية الاجتماعي في يوغسلافيا؟ يقوم هذا المحتوى في صراع المنافسة بين رأس المال الصربي من جهة ورأسي المال الكرواتي والسلافي من جهة أخرى» (أنظر: خطاب الرفيق سميث أمام اللجنة اليوغسلافية في الأممية الشيوعية)
مما لا يبعث إلى الشك أن يكون لصراع المنافسة بين البرجوازية السلافية والكرواتية وبين البرجوازية الصربية بعض الدور هنا. لكن سيكون من غير الممكن أن ننكر أن من يجد أهمية الحركة القومية في صراع المنافسة بين برجوازيات قوميات مختلفة لا يمكنه أن يعتبر أن للمشكل القومي عمقا فلاحيا. فما الذي يرسم جوهر القضية وقد أصبحت الآن عالمية، أي أصبحت قضية نضال المستعمرات والقوميات التابعة ضد الإمبريالية، بعد أن كانت قضية محلية وداخلية في إطار الدولة؟ يكمن جوهر القضية القومية اليوم في نضال الجماهير الشعبية في المستعمرات والقوميات التابعة ضد الاستغلال المالي والاستعباد السياسي

والتهميش الثقافي في تلك المستعمرات والقوميات من جانب البرجوازية الإمبريالية في القومية المهيمنة. فما المعنى الذي يمكن أن يكون لصراع المنافسة بين برجوازيات مختلف القوميات عندما تطرح القضية على هذا النحو؟ أكيد أن يكون معناه غير حاسم. ولا أهمية له في بعض الأحوال. فمن البداهة أن يتعلق الأمر هنا بصورة رئيسية لا بمحاربة برجوازية إحدى القوميات برجوازية قومية أخرى وإنما يتعلق بأن الزمرة الإمبريالية في القومية المهيمنة تستغل وتضطهد الجماهيرَ الرئيسية وأولها الجماهير الفلاحية في المستعمرات والقوميات التابعة باضطهادهم واستغلالهم تجرهم في ذات الوقت إلى النضال ضد الإمبريالية وتجعلهم حلفاء للثورة العالمية. كان يمكننا ألا نعتبر عمق القضية القومية فلاحيا لو كانت أهمية الحركة القومية تكمن في صراع المنافسة بين برجوازيات مختلف القوميات. وعكس ذلك هو ما كان بإمكاننا أن نرى الأهمية الاجتماعية للحركة القومية في صراع المنافسة بين برجوازيات مختلف القوميات لو اعتبرنا عمق القضية القومية فلاحيا. ومن المستحيل إطلاقا أن نساوي بين هاتين الصيغتين.

يعتمد الرفيق سميث على مقطع من كراس ستالين «الماركسية والقضية القومية» الذي كتب في نهاية عام 1912 ذُكر فيه: «الصراع القومي هو صراع بين الطبقات البرجوازية».

إنه يريد كما يبدو أن يشير بذلك إلى صحة صيغته التي تبتغي أن تفسر الأهمية الاجتماعية للحركة القومية في الظروف التاريخية المعطاة. لكن كراس ستالين كُتب قبل الحرب الإمبريالية. ولم تكن القضية القومية وقتئذ ذات أهمية عالمية في نظر الماركسيين ولم يكن مطلبهم الأساسي المتعلق بحق تقرير المصير يعتبر كجزء من الثورة العمالية بل كجزء من الثورة الديمقراطية البرجوازية. وسيكون من السذاجة إنْ لم نر تغير الوضع العالمي منذ ذلك الوقت وأن الحرب وثورة أكتوبر قد حولتا القضية القومية من جزء من الثورة الديمقراطية البرجوازية إلى جزء من الثورة الاشتراكية العالمية. ولن أتحدث عن كتابات لينين اللاحقة أو كتابات غيره من ممثلي الشيوعية الروسية. فما المعنى الذي يمكن أن يكون لاعتماد الرفيق سميث على مثل ذلك المقطع من كراس ستالين الذي كُتب في مرحلة الثورة الديمقراطية

**البرجوازية** في روســـيا وقد دخلنا الآن مرحلة جديدة هي مرحلة الثورة العالمية **العمالية** نتيجة الوضـــع التاريخي الجديد؟ لن يكون لذلك غير هذا المعنى وهو أن الرفيق ســـميث يقدم مقتطفات خارج المكان والزمان وخارج أية صـــلة بالوضـــع التاريخي الحي ليخرق بذلك أسـس الجدل الأولية ودون أن يأخذ بعين الاعتبار أن شـيئا صحيحا في وضع تاريخي معين يمكن أن يصبح خاطئ في وضع تاريخي آخر.
لقد قلت في خطابي أمام اللجنة اليوغســـلافية يجب أن نميز بين صـــعيدين في الطريقة التي يطرح البلاشـفة الروس بها القضية القومية؛ وهما صعيد ما قبل أكتوبر وفيه يتعلق الأمر بالثورة الديمقراطية البرجوازية وفيه اعتبرت القضـية القومية جزءا من الحركة الديمقراطية العامة، وصعيد أكتوبر الذي تعلق فيه الأمر بالثورة العمالية وأصبحت القضـية القومية فيه جزءا من الثورة العمالية. وهناك حاجة أكيدة لنبين ما لهذا التمييز من أهمية حاسـمة. وأخشـى ألا يفهم الرفيق سـميث بعد مغزى أهمية هذا التمييز بين الصعيدين في طريقة طرح القضية القومية.
أعتقد لذلك السـبب أن محاولة الرفيق ســميث لتناول الحركة لا كقضــية عمقها فلاحي بل كقضـية مزاحمة بين برجوازيات مختلف القوميات فيها «اسـتنقاص من قوة الحركة القومية وعدم فهم لطابعها الشـعبي والثوري العميق.» (انظر: البلشـفي، عدد 7)
إن الأمر على هذا النحو بالنسبة لخطأ الرفيق سميث الثاني.
إنه لأمر متميز أن يقول الرفيق زينوفييف نفس الشـيء حول هذا الخطأ عند الرفيق سميث عندما أعلن في خطابه أمام اللجنة اليوغسلافية:
«إن تأكيد الرفيق ســميث خاطئ عندما يقول أن الحركة الفلاحية في يوغســلافيا تقودها البرجوازية ولذلك فهي غير ثورية» (انظر الحقيقة، عدد 83)
هل هذا الالتقاء من فعل الصـــدفة؟ من البداهة أن لا. ومرة أخرى لا دخان بدون لهب.
أخيرا. كنت قد أعلنت في ما اتصـــل بالقضـــية الثالثة أن الرفيق ســـميث يقوم بـــ«محاولة لتناول القضـية القومية في يوغسـلافيا خارج كل صلة بالوضع العالمي والآفاق الممكنة في أوروبا.»

هل هذا صحيح؟ نعم، إنه كذلك. فالرفيق سميث لم يقم في خطابه بإشارة ولو من بعيد تجعلنا نفهم أن الوضـع العالمي في الظروف الحالية وخصـوصـا بالنسـبة ليوغسلافيا عامل جوهري في حل القضية القومية. فأن تكون الدولة اليوغسلافية وقد تشكلت بالذات إثر اتفاق الحلفين الإمبرياليين الرئيسـيين مما لا يمكنها من الإفلات من اللعبة الكبرى التي تدور الآن بين القوى في الدول الإمبريالية المحيطة بها فكل ذلك بقي خارج مجال نظر الرفيق سميث.

# المهمات السياسية للجامعة الشيوعية لشغيلة الشرق

خطاب في اجتماع طلبة الجامعة الشيوعية لشغيلة الشرق
موسكو في 18 أيار 1925

(...)
لننتقل إلى الموضوع الثاني؛ إلى قضية مهمات الجامعة الشيوعية لشغيلة الشرق في بلدان الشرق المستعمَرة والتابعة.
ما هي خصـــائص طابع وجود هذه البلدان وتطورها والتي تميزها عن الجمهوريات السوفييتية في الشرق؟
أولا. تعيش هذه البلدان وتتطور في ظل الاضطهاد الإمبريالي.
ثانيا. إن وجود اضطهاد مزدوج؛ اضطهاد داخلي (من برجوازيتها) واضطهاد خارجي (من البرجوازية الإمبريالية الأجنبية)، يشـــدد من خطورة الأزمة الثورية في هذه البلدان ويعمقها.
ثالثا. إن في بعض هذه البلدان ومثال ذلك الهند، تنمو الرأســمالية بوتيرة ســريعة، فتخلق وتصهر طبقة لها أهمية عددية معينة من العمال المحليين.
رابعا. تنقســم البرجوازية الوطنية في هذه البلدان إلى قســمين خلال نمو الحركة الثورية، أحدهما ثوري (البرجوازية الصغيرة) والآخر مساوم (البرجوازية الكبيرة)، ويواصل الأول النضال الثوري، في حين يألف الثاني تكتلا مع الإمبريالية.
خامســا. نرى إلى جانب هذا التكتل الإمبريالي، تشــكل تكتلا آخر في هذه البلدان؛ تكتل من العمال والبرجوازية الصــغيرة الثورية، تكتل معادي للإمبريالية، يضع على عاتقه هدفا له هو التحرر الكامل من الاضطهاد الإمبريالي.

سادسا. إن قضية هيمنة الطبقة العمالية في هذه البلدان وتحرير الجماهير الشعبية من تأثير البرجوازية الوطنية المساومة تكتسي طابعا ملحا يزداد التهابا على الدوام.
سابعا. تسهل هذه الحالة، بقدر كبير، تحالف حركة التحرر الوطني في هذه البلدان بالحركة العمالية في بلدان الغرب المتقدمة.
ويترتب عن ذلك ما لا يقل عن ثلاثة استنتاجات:
1. إن تحرير البلدان المستعمَرة والتابعة من الإمبريالية هو أمر غير ممكن دون ثورة مظفرة؛ فلا يمكن بلوغ الاستقلال بلا مقابل.
2. السير بالثورة إلى الأمام وكسب الاستقلال التام في المستعمرات والبلدان التابعة المتطورة من الناحية الرأسمالية هو أمر مستحيل دون عزل البرجوازية الوطنية المساومة، ودون تحرير جماهير البرجوازية الصغيرة الثورية من نفوذ تلك البرجوازية، ودون تحقيق هيمنة الطبقة العمالية، ودون تنظيم العناصر المتقدمة من الطبقة العمالية في حزب شيوعي مستقل.
3. إن كسب انتصار دائم في البلدان المستعمَرة والتابعة هو أمر مستحيل دون تحالف حقيقي بين حركة التحرر في تلك البلدان والحركة العمالية في البلدان المتقدمة في الغرب.
تكمن المهمة الرئيسية عند شيوعيي البلدان المستعمَرة والتابعة في أن يستندوا إلى هذه النتائج في عملهم الثوري.
إذن، ما هي المهمات المباشرة عند الحركة الثورية في المستعمرات والبلدان التابعة؟
خصوصية المستعمرات والبلدان التابعة في الوقت الحاضر هي أنه لم يعد هنالك شرق مستعمَر واحد وشامل. قبلا، كان يقدم الشرق المستعمَر على أنه كل متجانس. والآن لم تعد هذه الفكرة تطابق الواقع؛ فلدينا الآن ما لا يقل عن ثلاث فئات من البلدان المستعمَرة والتابعة. أولا. دول من نوع المغرب، ليس فيها طبقة عمالية تقريبا، وليس فيها تطورا صناعيا قط. ثانيا. بلدان من نوع الصين ومصر، ضعيفة التطور الصناعي وفيها طبقة عمالية تعدادها ذو شأن نسبيا. ثالثا. بلدان من

نوع الهند، فيها بعض التطور من الناحية الرأسـمالية، وطبقة عمالية وطنية ذات تعداد كبير بعض الشيء.

من الواضـح أنه لا يمكن في أي حال من الأحوال أن نضـع كل هذه الدول نفس الإطار.

بالنسـبة لدول مثل المغرب، حيث ليس للبرجوازية الوطنية أي سـبب للانقسـام إلى فئتين؛ ثورية ومسـاومة، فإن مهمة العناصر الشـيوعية هي اتخاذ جميع التدابير اللازمة لإنشـاء جبهة وطنية متحدة ضـد الإمبريالية. إن تجميع العناصـر الشـيوعية في حزب شـيوعي وحيد لا يمكن أن يكون هذه البلدان إلا خلال النضـال ضـد الإمبريالية، وخصوصا بعد الانتصار عليها في حرب ثورية.

في بلدان مثل مصر والصين، حيث البرجوازية الوطنية قد انقسـمت إلى قسمين؛ ثوري ومسـاوم، لكن هذا الأخير لا يسـتطيع بعد أن يلتحم بالإمبريالية، فلا يجب على الشـيوعيين أن يضعوا تشـكيل جبهة وطنية متحدة ضـد الإمبريالية هدفا لهم. فيجب على الشـيوعيين في تلك البلدان أن يمروا من سـياسـة الجبهة الوطنية المتحدة إلى سـياسـة الاتحاد الثوري للعمال والبرجوازية الصـغيرة. يمكن أن يأخذ هـذا التحالف، في تلك البلدان، شـكل حزب واحد، حزبا عمالي وفلاحي من طراز الكيومينتانغ شـرط أنْ يمثل هذا الحزب ذو الطراز الجديد، **فعلا**، تحالف قوتين – الحزب الشيوعي والبرجوازية الصغيرة الثورية. فضح الطابع المتقلب وعدم الانسـجام عند البرجوازية الوطنية. والنضـال الحازم ضـد الإمبريالية – تلك هي أهداف هذا التحالف. مثل ذلك الحزب ذي التركيبة المزدوجة ضروري وملائم إذا كان لا يقيد عمل الحزب الشـيوعي؛ إذا كان لا يعرقل حرية الحزب الشـيوعي في التحريض والدعاية؛ وإذا كان لا يمنع التفاف العمال حول الحزب الشـيوعي؛ وإذا كان يسـهل على الحزب الشـيوعي القيادة الفعلية للحركة الثورية. إن هذا الحزب ذي التركيبة المزدوجة ليس ضـروريا ولا فائدة منه إذا لم يكن يسـتجيب لتلك الشـروط. لأنه لا ينتهي في ذلك الحال إلا إلى أنْ تذوب العناصـر الشـيوعية في صفوف البرجوازية، وإلى أنْ يفقد الحزب الشيوعي الجيش العمالي.

يختلف الأمر بعض الشـــيء في بلدان مثل الهند. إن ما هو جوهري وجديد في حياة مســتعمرات من قبيل الهند هو أن ليس فقط انقســام البرجوازية الوطنية إلى قســمين الأول ثوري والآخر مســاوم، ولكن، وقبل كل شــيء، هو أن القســم المساوم من البرجوازية قد نجح في التفاهم مع الإمبريالية، من حيث الأساس. إنها تخاف الثورة أكثر مما تخاف الإمبريالية، وتقلق على أرصــدتها أكثر مما تقلق على مصالح وطنها. لقد أصبح هذا القسم من البرجوازية، وهو الأكثر غنا وتأثيرا، يقف بكلتا قدميه في معسكر ألد أعداء الثورة، بتأليف تحالف مع الإمبريالية ضد عمال وفلاحي بلاده. لا يمكن أنْ تنتصــر الثورة دون تدمير هذه التحالف، لكن حتى نتمكن من تدمير هذا التحالف، وجب علينا أن نركز نيراننا على البرجوازية الوطنية المساومة، فنفضح خيانتها، ونحرر الجماهير الكادحة من تأثيرها، ونهيئ، بانتظام، الظروف الضــرورية لهيمنة الطبقة العمالية. وبعبارات أخرى، في مســتعمرات من قبيل الهند، يجب إعداد الطبقة العمالية لدور قيادة حركة التحرر، بطرد البرجوازية وممثليها من هذا الدور الشرفي، شيئا فشيئا.

إنشاء تحالف ثوري معادي للإمبريالية، وضمان هيمنة الطبقة العمالية عليه – تلك هي المهمة. يمكن لهذا التحالف، ولكن دون أنْ يكون ذلك دوما بالضــرورة، أنْ يكون على نحو حزب عمالي فلاحي وحيد، مرتبط من جهة الشــكل، بأرضــية واحدة؛ ويجب أنْ تكون اســتقلالية الحزب الشــيوعي في هذه البلدان الشــعار الرئيسي عند العناصر الشيوعية المتقدمة، فلا يمكن أن يعد لهيمنة الطبقة العمالية وينجزها إلا الحزب الشــيوعي. لكن، يمكن للحزب الشــيوعي، ويجب عليه أن يألف جبهة مفتوحة مع الجناح الثوري من البرجوازية لعزل البرجوازية الوطنية المساومة، ويقود الجماهير التي لا تحصى من البرجوازية الصغيرة الحضرية والريفية في النضال ضد الإمبريالية.

لذا، فإن مهمات الحركة الثورية المباشرة في المستعمرات والبلدان التابعة المتقدمة من الناحية الرأسمالية هي:

1. كســب أفضــل عناصــر الطبقة العمالية إلى الشــيوعية، وخلق أحزاب شــيوعية مستقلة؛

2. تأليف تحالف وطني ثوري من العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين ضد حلف البرجوازية الوطنية المساومة والإمبريالية؛

3. ضمان هيمنة الطبقة العمالية في هذا التحالف؛

4. والنضال من أجل تحرير البرجوازية الصغيرة الحضرية والريفية من تأثير البرجوازية الوطنية المساومة؛

5. ضمان تحالف حركة التحرر مع الحركة العمالية في البلدان المتقدمة.

تلك هي المجموعات الثلاث من المهمات المباشرة التي توضع أمام المناضلين النشطين في البلدان الشرق المستعمَرة والتابعة.

تكتسي هذه المهمات طابعا جديا خاصا وأهمية خاصة إذا تناولناها على ضوء الوضع الدولي الراهن. يتميز الوضع الدولي، حاليا، بطور من الهدوء المؤقت في الحركة الثورية. لكن، ماذا يعني هدوءا، وما يعني ذلك الآن؟ لا يمكن أن يعني ذلك سوى زيادة الضغط على عمال الغرب، وعلى مستعمرات الشرق، وقبل كل شيء على الاتحاد السوفييتي حامل راية الحركة الثورية في جميع البلدان. فلا يمكن الشك في أن إعداد هذا الضغط على الاتحاد السوفييتي قد بدأ بالفعل في صفوف الإمبرياليين. حملة تشويه الانتفاضة في استونيا؛ حملة الإثارة والكذب على الاتحاد السوفييتي بخصوص الانفجار في صوفيا؛ وحملة شاملة تشنها الصحافة البرجوازية على بلادنا – تكون كل هذه الوقائع مرحلة إعداد الهجوم. إنه تحضير العدة للرأي العام قصد تعويد الناس على العدوان على الاتحاد السوفييتي، وخلق ذرائع أخلاقية لتدخل عسكري. وعما ستسفر هذه الحملة من الكذب والتضليل؟ سنرى إنْ كانت الإمبريالية ستجازف بشن عدوان جدي. لكن هذا العدوان لا يبشر المستعمرات بخير، ولا شك في ذلك. لذا، فإن القضية التي لا مفر منها اليوم هي أنْ تُعد قوى الثورة مجتمعة هجوما مضادا لصد ضربة محتملة من الإمبريالية.

لهذا السبب يكتسي التنفيذ القويم للمهمات المباشرة عند الحركة الثورية في المستعمرات والبلدان التابعة أهمية كبيرة بقدر خاص في الوقت الراهن.

ما هي مهمة جامعة شعوب الشرق نحو البلدان المستعمَرة والتابعة في ضوء كل هذه الملابسات؟ تكمن مهمتها في أن تأخذ جميع خصوصيات الحركة الثورية في هذه البلدان بعين الاعتبار وأنْ تكون كوادر قادمة من ذات البلدان على نحو يضمن تحقيق المهمات المتنوعة والمباشرة المعروضة آنفا.

تَعُد جامعة شعوب الشرق حوالي عشر مجموعات مختلفة من الطلاب حلوا عندنا من البلدان المستعمَرة والتابعة. الجميع يعرف أن هؤلاء الرفاق متعطشون للتنوير والمعرفة. مهمة جامعة شعوب الشرق هي أن تكون منهم ثوارا حقيقيين مسلحين بالنظرية اللينينية، ومحصنين بالتجربة العملية اللينينية وقادرين على انجاز المهمات المباشرة عند حركة التحرر في المستعمرات والبلدان التابعة بوفاء وبأتم الوعي.

لا يجب عند القيام بذلك أن يغيب عن نظرنا وجود ضربان من الانحراف في عمل المناضلين النشطين في الشرق المستعمَر؛ انحرافات يجب محاربتها حتى تتكون كوادر ثورية حقيقية.

يتمثل الانحراف الأول في الانتقاص من أهمية الإمكانيات الثورية عند حركة التحرر، وتعظيم أهمية فكرة الجبهة الوطنية المتحدة التي تشمل الكل في المستعمرات والبلدان التابعة بغض النظر عن حال تلك البلدان ودرجة تطورها؛ إنه الانحراف اليميني، الذي يهدد بشل الحركة الثورية وذوبان العناصر الشيوعية في جوقة الوطنيين البرجوازيين العامة. والنضال الحاسم ضد هذا الانحراف هو واجب جامعة شعوب الشرق المباشر.

الانحراف الثاني هو تعظيم أهمية الإمكانيات الثورية عند حركة التحرر والانتقاص من أهمية تحالف الطبقة العمالية والبرجوازية الثورية ضد الإمبريالية. وأعتقد أن الشيوعيين في جاوة قد أصيبوا بهذا الانحراف، فقد وقعوا في خطئ لما أعلنوا مؤخرا شعار السلطة السوفييتية في بلدهم؛ إنه الانحراف اليساري، الذي يهدد بانفصال الحزب الشيوعي عن الجماهير، وتحويله طائفة. والنضال الحاسم ضد هذا الانحراف هو الشرط اللازم لتكوين كوادر ثورية حقيقية في مستعمرات الشرق وبلدانه التابعة.

تلك هي، إجمالا، المهمات السـياسـية لجامعة شعوب الشرق نحو شعوب الشرق السوفييتية والمستعمَرة.

نأمل أن تنجز جامعة شعوب الشرق هذه المهمات بشرف.

# تقرير في مهمات الحزب المباشرة في القضية القومية

## إلى المؤتمر العاشر للحزب الشيوعي الروسي البُلشفي

## جلسة 10 آذار 1921

قبل أن نمر مباشرة إلى مهمات الحزب المباشرة والملموسة في القضية القومية، من الضروري وضع بعض المبادئ الأولية التي من دونها يستحيل حل هذه القضية. وتتعلق هذه المبادئ الأولية بمشكل تكون الأمم، ونشوء الاضطهاد القومي، ومشكل أشكال الاضطهاد القومي خلال التطور التاريخي، وبالتالي، قضية مختلف الأشكال التي تسم حل القضية القومية في مختلف مراحل التطور.

هذه المراحل هي ثلاث:

المرحلة الأولى هي مرحلة تصفية الإقطاع في الغرب، وانتصار الرأسمالية. واجتماع الناس في أمم كان في هذه المرحلة. وأتحدث هنا عن بلدان من قبيل انجلترا (دون ايرلندا) وفرنسا وإيطاليا. ففي الغرب – أي في انجلترا وفرنسا وإيطاليا وبصورة جزئية في ألمانيا – نرى أن مرحلة تصفية الإقطاع واجتماع الناس في أمم قد التقت في الزمان، عموما، بالمرحلة التي ظهرت فيها الدول الممركزة. فكان من نتيجة ذلك أن اتخذت الأمم شكل دولة خلال تطورها. ولما لم يكن في تلك الدول جماعات قومية أخرى لها بعض أهمية، لم يكن فيها كذلك اضطهاد قومي. في حين لم يرافق سير تكون القوميات وتصفية التجزؤ الإقطاعي في شرق أوروبا سير تكون الدول الممركزة. وأتحدث هنا عن المجر والنمسا وروسيا. فلم يكن في هذه البلدان تطورا رأسماليا بعدُ، أو ربما كان لا يزال في طور النشوء، في حين اقتضت ضرورات صد غزو الأتراك والمغول والشعوب الشرقية الأخرى، الإسراع في تشكيل دول ممركزة قادرة على الوقوف في وجه الغزو ومقاومته. ولما كان تكون الدول الممركزة في شرق

أوربا أسرع من اجتماع الناس في أمم، فقد وقفنا فيه على تكون دول مختلطة مكونة من عدة شعوب لم تكن قد اجتمعت في أمم بعدُ، لكنها اجتمعت في دولة واحدة. إذن، تتميز المرحلة الأولى بظهور قوميات فجر الرأسمالية، وما يلاحظ هنا هو بينما كانت تنشأ في غرب أوربا دول قومية خالصة ليس فيها اضطهاد قومي، كانت تنشأ في شرق أوربا دول متعددة القوميات على رأسها قومية واحدة أكثر تقدما، وبقية القوميات الأخرى أقل تقدما وخاضعة للقومية المسيطِرة، سياسيا أولا، واقتصاديا ثانيا. إن هذه الدول الشرقية متعددة القوميات هي موطن الاضطهاد القومي الذي أنشأ النزاعات القومية والحركات القومية، والقضية القومية ومختلف طرق حل هذه القضية.

ترتبط ثاني مراحل تطور الاضطهاد القومي ووسائل مقاومته بمرحلة ظهور الإمبريالية حيث تبحث الرأسمالية عن أسواق ومواد أولية ويد عاملة بخسة الثمن، خلال صراعها لتصدير رؤوس المال وتأمين أكبر الخطوط من سكك الحديد والملاحة، فتتجاوز نطاق الدولة القومية وتوسع من أراضيها على حساب جيرانها، القريبين والبعيدين. وخلال هذه المرحلة الثانية لا تبقى دول الغرب القومية القديمة – مثل انجلترا وإيطاليا وفرنسا – دولا قومية، أي أنها تصبح باستيلائها على أراض جديدة تتحول إلى دول متعددة القوميات، إلى دول استعمارية، وتصبح بذلك مسرحا للاضطهاد القومي والاستعماري نفسه الذي رأيناه في شرق أوروبا. أما في شرق أوربا، فتتميز هذه المرحلة، المرحلة الثانية، بيقظة الأمم المستعبدة (مثل التشيك والبولونيين والأوكرانيين)، وازدياد قوتها، مما أدى بعد الحرب الاستعمارية إلى انحلال الدول البرجوازية القديمة ذات القوميات المتعددة، وتكون دول قومية جديدة خاضعة للدول التي اصطلح على تسميتها بالدول العظمى.

أما المرحلة الثالثة فهي المرحلة السوفييتية؛ مرحلة تحطيم الرأسمالية وتصفية الاضطهاد القومي وحيث أصبحت قضية الأمم المسيطِرة والأمم والمستعبَدة؛ قضية المستعمرات والبلدان الاحتكارية من القضايا التي طوي التاريخ صفحتها، وأصبحنا نرى على أرض جمهورية روسيا السوفييتية الاتحادية الاشتراكية قوميات تنبعث من جديد، وتتمتع بحقوق متساوية وإمكانيات تطور وتقدم متساوية، ولكن لا يزال بينها

بعض التفاوت الذي ورثته من التاريخ بسبب تأخرها الاقتصادي والسياسي والثقافي. وجوهر هذا التفاوت هو أننا ورثنا من الماضي خلال التطور التاريخي قومية أكثر تقدما من غيرها من القوميات سياسيا وصناعيا؛ إنها القومية الروسية. ومن هنا قام هذا التفاوت الفعلي الذي لا يمكن القضاء عليه في سنة واحدة، بل يجب القضاء عليه بتقديم مساعدة اقتصادية وسياسية وثقافية للقوميات المتأخرة.

تلك هي المراحل الثلاث من تطور القضية القومية التي تتالت تاريخيا أمام أعيننا. تشترك المرحلتين الأولى والثانية في فيما يلي: في كلتا المرحلتين تعاني القوميات الاضطهاد والاستعباد، فيستمر النضال القومي، وتظل القضية القومية دون حل. ولكن تلك المرحلتين تختلفان أيضا فيما يلي: في المرحلة الأولى لا تتجاوز القضية القومية نطاق الدولة متعددة القوميات مأخوذة على حدة، ولا تشمل إلا عددا قليلا من القوميات، وخصوصا الأوروبية منها؛ في حين تتحول القضية القومية من قضية داخل دولة واحدة، إلى قضية تهم عدة دول؛ إلى قضية حرب بين الدول الإمبريالية التي ترمي إلى الحفاظ على سيطرتها على القوميات المحرومة من كامل حقوقها، كما تحاول أن تخضع لنفوذها شعوبا وقبائل جديدة خارج أوربا. وهكذا نرى أن القضية القومية التي لم تكن لها من قبل أية أهمية إلا في البلدان المتثقفة، تفقد طابعها المنفرد في هذه المرحلة، وتمتزج بقضية المستعمرات العامة.

ليس تطور القضية القومية إلى قضية استعمارية عامة صدفة تاريخية. ويفسر هذا التطور في المقام الأول بأن كل فريق إمبريالي من القوى الإمبريالية المتحاربة قد وجد نفسه مضطرا للاستعانة بالمستعمرات أين يستنفذ منها المادة البشرية اللازمة لتشكيل جيشه. ولا شك في أن من نتائج هذا العمل، الذي لم يكن من الممكن تفاديه (أي استعانة الإمبرياليين بشعوب المستعمرات المتأخرة)، إيقاظ هذه تلك الشعوب والقبائل إلى التحرر؛ إلى النضال. ثم إن العامل الثاني في توسع القضية القومية وتطورها إلى قضية استعمارية عامة تسم كل الكرة الأرضية بشرارات صغيرة في البداية، ثم بلهيب حركة التحرر، هو محاولة الفرق الإمبريالية تقتسم تركيا فيما بينها وأن تقضي على وجودها كدولة. ولكن تركيا، وهي أكثر الدول تطورا بين

الشعوب الإسلامية، لم يكن بوسعها أن تقبل بذلك، فرفعت راية النضال، وجمعت حولها شعوب الشرق لمحاربة الإمبريالية.

أما العامل الثالث فهو ظهور روسيا السوفييتية التي أنجزت عدة انتصارات في نضالها ضد الإمبريالية، فألهمت، بطبيعة الحال، شعوب الشرق المضطهَدة، وأيقظتها وأنهضتها للنضال، فمكنها ذلك من أن تنشئ جبهة الأمم المضطهَدة المشتركة من ايرلندا حتى الهند.

تلك هي كل العوامل التي جعلت المجتمع البرجوازي لا يحل القضية القومية ولا يستطيع أن ينشر السلام بين الشعوب بل يزيد من لهيب شرارة النضال الوطني في المرحلة الثانية من تطور الاضطهاد القومي، حتى انبعث منها لهيب نضال الشعوب المضطهَدة – المستعمرات وشبه المستعمرات – ضد الإمبريالية العالمية.

ومن الواضح أن النظام الوحيد القادر على حل القضية القومية – أي النظام الوحيد القادر على خلق شروط تؤمن تجاور مختلف الشعوب والقبائل وعيشها بسلام جنبًا إلى جنب، وتوطيد التعاون الأخوي بينها -، هو نظام الحكم السوفييتي، نظام ديكتاتورية الطبقة العمالية.

ولم تبق حاجة للبرهان على أنْ لا يمكن ضمان مساواة القوميات في ظل هيمنة رأس المال والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ووجود الطبقات؛ فطالما توجد سلطة رأس المال، وطالما يستمر النضال في سبيل تملك وسائل الإنتاج، يمكن أن تكون هناك أية مساواة بين القوميات، ولا يمكن أن يوجد تعاون بين الجماهير العمالية من مختلف الأمم. والتاريخ يعلمنا أن الوسيلة الوحيدة لمحو عدم تساوي الأمم، الوسيلة الوحيدة لإقامة نظام تعاون أخوي بين الجماهير العمالية في الأمم المضطهَدة والأمم غير المضطهَدة، هي الإطاحة بالرأسمالية وتركيز النظام السوفييتي.

كما بين التاريخ أنْ بقدر ما تتمكن تلك الشعوب من التحرر من برجوازيتهم الوطنية ومن البرجوازية «الأجنبية»؛ أي بقدر ما يركزون عندهم النظام السوفييتي، ليس في مستطاعهم أيضا أن يعيشوا منعزلين وأن يصونوا وجودهم بنجاح دون سند اقتصادي وعسكري من الجمهوريات السوفييتية المجاورة طالما توجد الإمبريالية. وبين مثال المجر بكل وضوح أن دون اتحاد الجمهوريات السوفييتية في دولة واحدة

ودون تجميعها في قوة عسكرية واقتصادية واحدة كان يستحيل عليها أن تصمد في وجه القوى الإمبريالية العالمية المتحالفة وكان يستحيل عليها أن تصمد في الجبهتين العسكرية والاقتصادية على حد سواء.

إن فيدرالية الجمهوريات السوفييتية هي ذلك الشكل من الاتحاد في ظل الدولة الذي نصبوا إليه والجمهورية السوفييتية الفيدرالية الاشتراكية الروسية هي تجسيده الحي.

أيها الرفاق، تلك هي المبادئ الأولية التي كنت أتمسك بالحديث فيها إليكم هنا قبل كل شيء حتى تتأكد ضرورة أن يتخذ الحزب بعض التدابير قصد حل القضية القومية في إطار الجمهورية السوفييتية الفيدرالية الاشتراكية الروسية.

رغم أن النظام السوفييتي، في روسيا وفي الجمهوريات المتحدة معها، لم يعد فيه لا قوميات سائدة ولا أخرى منزوعة الحقوق، لا احتكارات ولا مستعمرات، ولا مستغَلين ولا مستغِلين، لم تنتف القضية القومية في روسيا تماما. ويتمثل عمق القضية القومية في الجمهورية السوفييتية الفيدرالية الاشتراكية الروسية في القضاء على تأخر القوميات (الاقتصادي والسياسي والثقافي)؛ وهو تأخر ورثناه من الماضي، حتى تتمكن الشعوب المتأخرة من اللحاق بروسيا الوسطى من ناحية الحكم والثقافة والاقتصاد. فالحكم القيصري، خلال النظام القديم، لم يسعى ولم بوسعه أن يسعى إلى تطوير مؤسسة الحكم في أوكرانيا وأذربيجان وتركستان وفي بقية المناطق المحيطة؛ لقد كان يحارب تطوير مؤسسة الحكم في تلك المناطق تماما كما كان يحارب تطورها الثقافي راميا إلى إخضاع السكان المحليين بالقوة. كما أن الدولة القديمة وكبار المالكين العقاريين والرأسماليين أورثونا شعوبا جد يائسة كالكيرغيز والشيشان والأوساتين الذين كانت أراضيهم موضع استعمار من جانب القوقازيين والكولاك في روسيا. لقد كانت تلك الشعوب عرضة للمعاناة الهائلة والسحق. من ناحية أخرى، فإن وضع القومية الروسية، التي كانت تمثل القومية المهيمنة، قد ترك مخلفات أثره حتى على الشيوعيين الروس الذين لا يعرفون، أو لا يرغبون في التعامل، عن كثب، مع الجماهير الكادحة المحلية، ولا يرغبون في فهم حاجاتهم وفي مساعدتهم على الخروج من وضعهم المتأخر وقلة تعلمهم. إنني

أتحدث عن مجموعات قليلة العدد من الشيوعيين الروس لا تعير اهتماما لخصوصيات الحياة والثقافة في المحيط خلال نشاطها، وتصبح أحيانا إلى جانب شوفينية السيد الروسي. كما أن وضع القوميات غير الروسية التي تعرضت لاضطهاد قومي قد أثر في الشيوعيين المحليين الذين لم يعرفوا أنْ يميزوا مصلحة الطبقية للجماهير الكادحة في شعبهم عما يسمى مصلحة «كامل الشعب». إنني أتحدث عن ذلك الانحراف نحو القومية المحلية الذي نلاحظه أحيانا في صفوف الشيوعيين المحليين والذي يظهر في الشرق من خلال المنزع الإسلامي والمنزع التركي. وأخيرا، من الضروري أنْ ننقذ الكيرغيز والبشكير وبعض قبائل مونتاغنار من اليأس وأن نضمن لهم الأرض على حساب الكولاك المحتلين.

بعد أنْ حددنا مهمات الحزب المباشرة، أود أنْ آتي على مهمة ذات طابع عام؛ إنها تتعلق بملائمة سياستنا الشيوعية في المحيط بخصائص الوضع الاقتصادي الذي نلاحظه في الشرق على الأخص.

الحق أن مجموعة كاملة من الشعوب، تركية أساسا، – تعد ما يناهز الـ30 مليون نسمة – لم تجتز، أو لم يكن لها من الوقت لتجتاز المرحلة الرأسمالية الصناعية؛ ولهذا السبب لا تمتلك، أو لا تمتلك تقريبا طبقة عمالية صناعية، مما يجعلها تمر من الأشكال الاقتصادية البدائية إلى مرحلة الاقتصاد السوفييتي دون المرور بالرأسمالية الصناعية. لتحقيق هذه العملية الصعبة، لكن غير المستحيلة أبدا، يجب أنْ نأخذ بعين الاعتبار جميع خصوصيات الوضع الاقتصادي بما في ذلك الماضي التاريخي وظروف حياة وثقافة تلك الشعوب. فأن نغرس في أرض تلك الشعوب التدابير التي كانت ملائمة ولها معنى هنا في وسط روسيا إنما ذلك أمر لا يمكن تصوره وخطير. ومن الواضح أنه خلال انجاز السياسة الاقتصادية للجمهورية السوفييتية الفيدرالية الاشتراكية الروسية من الضروري إطلاقا أن نأخذ بعين الاعتبار ما وجدناه في المحيط من خصوصيات في الوضع الاقتصادي، وفي التركيبة الطبقية، وفي الماضي التاريخي. هذا دون الحديث عن رفض الترهات من قبيل المرسوم الذي أقره لجنة الشعب للمؤونة الذي يطالب بنقل الخنزير إلى كيرغيزيا التي لم يربي

أهلها المسلمون الخنزير. إن هذا المثال يبين إلى أي درجة لا تأخذ بعين الاعتبار ظروف الحياة الخاصة التي تشد نظر أول زائر.

لقد قُدّم لي الآن طلب مفاده أنْ أجيب عن مقالات الرفيق تشيتشارين هامش.

أيها الرفاق، أعتقد أنه لا توجد في مقالات الرفيق تشيتشارين التي قرأتها بتمعن غير البلاغة الأدبية. ونجد فيها أربعة من الأخطاء أو من سوء الفهم. أولا. إن الرفيق تشيتشارين مستعد لنفي التناقض بين الدول الرأسمالية. فهو يعظم من أهمية اتحاد الإمبرياليين العالمي ويغيب عن نظره ويستنقص من أهمية التناقض بين المجموعات والدول الإمبريالية، تلك التناقضات التي تتسبب في الحرب (فرنسا، أمريكا، إنجلترا، اليابان، الخ). لقد عظم من أهمية عامل اتحاد المجموعات الإمبريالية القائدة واستنقص من أهمية التناقضات القائمة في ذلك التروست. والحال أن تلك التناقضات قائمة وعلى أساسها يرتكز نشاط لجنة الشعب للشؤون الخارجية.

كما يقترف الرفيق تشيتشارين خطأ ثان. فهو يستنقص من أهمية التناقضات القائمة بين القوى المهيمنة والدول القومية حديثة التكوين (تشيكوسلوفاكيا، بولونيا، فنلندا، الخ)، وهي دول استسلمت من الناحية المالية والعسكرية لتلك القوى العظمى. لقد غاب عن نظر الرفيق تشيتشارين، تماما، رغم تبعية تلك الدول القومية للقوى العظمى، أو بسبب تلك التبعية، وجود تناقضات بين القوى العظمى وتلك الدول، تناقضات لها نتائج، مثلا، على التشاور مع بولونيا واستونيا، الخ. ومن أسباب أن نكون من لجنة الشعب للشؤون الخارجية هو أنْ نأخذ جميع تلك الظروف بعين الاعتبار. لقد استنقص الرفيق تشيتشارين من أهمية هذا العامل على نحو جد مفاجئ.

ثالث أخطاء الرفيق تشيتشارين هو أنه يسهب في الحديث عن حرية تقرير المصير القومي، الذي أصبح، فعلا، شعارا مجردا يستخدمه الإمبرياليون كما يحلو لهم. فقد نسي الرفيق تشيتشارين، على نحو غريب، أننا قد تركنا ذلك الشعار منذ عامين. ولا وجود لذلك الشعار في برنامجنا. فما يتحدث عنه برنامجنا ليس حرية تقرير المصير القومي وهو شعار ضبابي تماما، بل شعار دقيق المرمى وواضح التحديد؛ إنه شعار حق الشعوب في الانفصال وتكوين دول. والأمران مختلفان هنا. وإنه لأمر

غريب أنْ لا يأخذ الرفيق تشيتشارين هذا الواقع بعين الاعتبار في مقالاته؛ فجميع ردوده على الشعار كانت ضبابية، فكأنها طلقة فارغة. فلا الأطروحات التي كنت قد قدمتها ولا برنامج الحزب فيها ولو كلمة عن «حرية تقرير المصير». فلا حديث فيهما إلا عن حق الشعوب في الانفصال وتكوين دول. وهذا الشعار، في هذا الوقت، حيث حركة التحرر تشتعل في المستعمرات، هو شعار ثوري عندنا. فبقدر ما تتجمع الدول السوفييتية في فيدرالية على قاعدة الانضمام الطوعي، يظل حق الانفصال غير مستعمل بإرادة الشعوب ذاتها المكونة للجمهورية السوفييتية الفيدرالية الاشتراكية الروسية. لكن، وبقدر ما نكون بصدد المستعمرات الواقعة تحت هيمنة انجلترا وفرنسا وأمريكا واليابان؛ أي بقدر ما نكون بصدد البلدان الخاضعة من قبيل بلاد العرب وبلاد ما بين النهرين وتركيا والهندوس وهي بلدان يستعمرها التحالف، يظل شعار حق الشعوب في الانفصال وتكوين دول شعارا ثوريا. ورفضه إنما يعني أنْ نمارس لعبة التحالف.

رابع سوء فهم هو غياب التدابير العملية في مقالات الرفيق تشيتشارين. من الأكيد أن كاتبة المقالات أمر سهل. أما أن نضع لها عنوانا من قبيل «ضد أطروحات الرفيق ستالين» فذلك يستوجب صياغة شيء جدي. لكنني لم أجد أي اقتراح عملي يستحق عناء الاهتمام في تلك المقالات.

أيها الرفاق، سأنهي. إننا ننتهي إلى الاستنتاجات التالية: لقد ظهر المجتمع البرجوازي لا عاجزا عن حل القضية القومية فحسب، بل على عكس ذلك، فبمحاولاته لـ«حلها»، ضخمها حتى جعلها قضية استعمارية وشكل ضد نفسه جبهة جديدة تمتد من ايرلندا حتى الهندوس. فالدولة الوحيدة القادرة على بسط القضية القومية وحلها هي الدولة التي ترتكز على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج وأدواته؛ إنها الدولة السوفييتية. ففي الدولة الفيدرالية السوفييتية لا يوجد لا قوميات مضطهَدة ولا قوميات مهيمنة؛ فقد أطيح بالاضطهاد القومي. لكن، بسبب عدم التساوي في الواقع (الثقافة، الاقتصاد، السياسة)، عدم التساوي بين القوميات عالية الثقافة وضعيفتها، موروث من النظام القديم البرجوازي، فإن القضية القومية تتخذ شكلا يستوجب صياغة تدابير ترمي إلى تسهيل التقدم الاقتصادي والسياسي والثقافي عند الجماهير الكادحة

في الشعوب المتأخرة حتى تلحق بروسيا الوسطى العمالية التي كان لها السبق. ومن هنا جاءت الاقتراحات العملية التي كانت موضوع القسم الثالث من الأطروحات التي قدمتها في القضية القومية.

## خطاب اختتام النقاش

أيها الرفاق، إن أكثر ما يميز نقاش القضية القومية في هذا المؤتمر هو أن ما تعلق بهذه القضية من أفكار يصلنا ونحن بصدد بتقسيم روسيا الإداري الجديد؛ هو أننا نتناول القضية عمليا. في بداية ثورة أكتوبر كنا منهمكين في إعلان حق الشعوب في الانفصال. لقد كنا نشتغل في سنتي 1918 و1920 بتقسيم روسيا الإداري الجديد وفق العلامة القومية قصد تقارب بين الجماهير الكادحة في الشعوب المتأخرة والطبقة العمالية في روسيا. أما اليوم، في هذا المؤتمر، فنبسط القضية على أرضية عملية خالصة؛ أي ما السياسة التي يجب على الحزب أن يسلكها نحو الجماهير الكادحة والعناصر البرجوازية الصغيرة في مناطق الحكم الذاتي والجمهوريات المستقلة المرتبطة بروسيا؟ كما فاجأني تصريح الرفيق زاتنسكي الذي مفاده أن ما أُقترح عليكم من أطروحات له طابع مجرد! بين يدي أطروحاته هو، والتي لا أعلم لماذا لم يعرضها أمام المؤتمر. ولم أستطع أن أقف فيها على أي مقترح عملي غير واحد يطلب تغيير عبارات «الجمهورية السوفييتية الفدرالية الاشتراكية في روسيا» بعبارات «في أوروبا الشرقية»، وعبارات «في روسيا» بعبارة «روسي». لم أجد أي مقترح عملي في تلك الأطروحات.

أمر الآن إلى القضية التالية. أعترف أنني كنت أنتظر الكثير من المندوبين للمداخلة هنا. تعُد روسيا اثنان وعشرين منطقة محيطة، بعضها شهد تصنيعا كبيرا وأصبح لا يختلف تقريبا عن روسيا من الناحية الصناعية، وبعض آخر لم يمر بعد بالمرحلة

الرأسمالية ويختلف عن روسيا الوسطى اختلافا بينا. أما البعض الأخير فهو متأخر تماما. ويستحيل، أنْ نحيط على نحو ملموس بكل هذا التنوع في المناطق المحيطة في أطروحات. ولا يمكن لا توجد في الواقع طريقة أخرى لصياغة أطروحات أبدا. فمن الضروري تقسيم القوميات غير الروسية إلى عدة مجموعات، وذلك ما كان في الأطروحات. وتمثل القوميات غير الروسية قرابة الـ65 مليون نسمة. والخاصية التي تشترك فيها تلك القوميات غير الروسية هي تأخر تطور مؤسسة الحكم فيها على تلك التي في روسيا الوسطى. وتتمثل مهمتنا في أنْ نطبق كل جهودنا لمساعدة تلك القوميات، عناصرها العمالية، كادحيها، على تطوير مؤسسة الحكم السوفييتي عندها وبلغاتها الخاصة. إن هذه الخاصية المشتركة مقترحة في القسم العملي من الأطروحات. ثم، وإذا ما واصلنا السير في طريق تجسيد خصوصيات المناطق المحيطة، وجب أن نشير على حده إلى نحو 30 مليون تركي لم يمروا بمرحلة الرأسمالية، من أصل 65 مليون نسمة غير روسية. لقد أخطأ الرفيق ميكوايان عندما قال أن أذربيجان، بقدر معين، أرقى من الضواحي الروسية. فمن البديهي أنه يخلط بين باكو وأذربيجان؛ فلم تولد باكو من أحشاء أذربيجان أبدا، وإنما بنيت من فوق، بجهود نوبل وروتشيلد وفيشي، الخ. وفيما يخص أذربيجان نفسه فهو بلد فيه أكثر العلاقات البطريركية-الإقطاعية تأخرا. ولهذا السبب أضم أذربيجان في مجمله إلى مجموعة المناطق المحيطة التي لم تمر بالرأسمالية والتي من الضروري أنْ نطبق فيها طرقا خاصة من شأنها أنْ تسير بتلك المناطق في طريق الاقتصاد السوفييتي. ولقد ذكر ذلك في الأطروحات. ثم، هنالك مجموعة ثالثة لا تعد أكثر من 8 أو 10 ملايين نسمة؛ إنها أساسا القبائل الرعوية حيث لا يزال يسود النظام العشائر ولم تمر بعدُ بالاقتصاد الزراعي. إنهم أساسا الكيرغيز والجزء الشمالي من تركستان والبشكير والشيشان والأوسيت والأنغوش. وفيما يخص هذه المجموعة من القوميات من اللازم، قبل كل شيء، أنْ نضمن لها ما يلزمها من أرض. فلم تُعطى الكلمة هنا للكيرغيز، وأقفلت النقاشات. لقد كان من الممكن قول المزيد عن البؤس الذي تعاني منه بشكيريا العليا والكيرغيز والمونتاغنار الذين يسحقون بسبب نقص الأرض. وما ذكره سفاروف في هذا الموضوع لا يتعلق إلا بمجموعة من 8 إلى 10 ملايين نسمة.

أفلا يمكننا أنْ نعمم مقترحات الرفيق سفاروف العملية على جميع المناطق المحيطة فلا أهمية لتلك التعديلات أبدا بالنسبة للجزء المتبقي من القوميات غير الروسية، وهي تعد قرابة 55 مليون نسمة.

لهذا السبب، ودون أن أعارض التجسيد والتعديلات والتحسينات في بعض النقاط التي اقترحها سفاروف فيما تعلق مجموعات من ذلك القبيل من القوميات، يجب أنْ أقول أنه لا يمكن تعميم تلك التعديلات. ثم، أريد أن أبدي ملاحظة في موضوع تعديل للرفيق سفاروف. لقد دس في أحد تعديلاته جملة عن «الحكم الذاتي القومي-الثقافي» قيل فيها ما يلي:

«قبل ثورة أكتوبر كانت شعوب محيط روسيا الشرقي المستعمَرة وشبه المستعمَرة مجردة، بفعل السياسة الإمبريالية، من أي إمكانية للانضمام للمكاسب الثقافية للحضارة الرأسمالية بحكمها الذاتي القومي-الثقافي وبتسيير التربية بلغتها الخاصة، الخ.»

يجب أنْ أقول إنني لا أستطيع قبول هذا التعديل لأنه يشتم منه رائحة مذهب البوند. إن الحكم الذاتي القومي-الثقافي هو صيغة من مذهب البوند. ولقد ودعنا شعارات الحكم الذاتي السماوية إلى غير رجعة منذ زمن طويل ولا يجب إعادتها. وفي أقصى الحالات تمثل هذه الجملة التجميع الأكثر غرابة للكلمات.

أمامي ورقة تزعم أننا، نحن الشيوعيين، ركزنا القومية الروسية البيضاء بطريقة اصطناعية. إن ذلك خاطئ، لأنه توجد قومية روسية بيضاء لها لغتها الخاصة المختلفة عن الروسية، وبالتالي لا يمكن أن تنشأ ثقافة شعب روسيا البيضاء إلا بلغته القومية. ومثل هذه المقترحات تتعلق بأوكرانيا وبالقومية الأوكرانية سمعناها منذ خمس سنوات. وفي الأيام الأخيرة أيضا يقال أن الجمهورية الأوكرانية والقومية الأوكرانية إنما هما محض اختلاق ألماني. ورغم ذلك فإنه من الواضح أن القومية الأوكرانية قائمة، وأن من واجب الشيوعيين أنْ يطوروا ثقافتها. فلا يمكننا أنْ نمضي عكس التاريخ. فمن الواضح أنه رغم أن العناصر الروسية تهيمن في مدن أوكرانيا إلى يومنا هذا،

ستصبح تلك المدن أوكرانية حتما بمرور الزمن. فمنذ أربعين عام مضت كانت ريغا مدينة ألمانية. لكن، لما كانت المدن تتطور بوفود سكان الأرياف، ولما كانوا حماة القومية، فإن ريغا اليوم مدينة ليتوانية خالصة.

منذ خمسين عام مضت كان لكل مدن المجر طابعا ألمانيا، والآن أصبحت مجرية. وسيكون نفس الأمر بالنسبة لروسيا البيضاء حيث يهيمن غير الروس البيض في المدن إلى يومنا هذا. وأقترح على المؤتمر، في نهاية خطابي الاختتامي، أنْ ينتخب لجنة تضم إليها ممثلي المناطق قصد مزيد تجسيد ما في الأطروحات من مقترحات عملية تهم كل المناطق المحيطة بنا.

# أطروحات في مهمات الحزب المباشرة في القضية القومية

## إلى المؤتمر العاشر للحزب الشيوعي الروسي (البُلشفي)

## أقرتها لجنة الحزب المركزية في 10 شباط 1921

نوقشت أطروحات الرفيق ستالين في اجتماع المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الروسي البُلشفي في 5 شباط 1921، وعُينت لجنة على رأسها لينين وستالين لكتابة مسودتها النهائية. نُشرت الأطروحات في صيغتها النهائية في العدد 29 من جريدة الحقيقة بتاريخ 10 شباط 1921. المترجم.

## 1. النظام الرأسمالي والاضطهاد القومي

فقرة 1 الأمم الحديثة هي نتاج مرحلة محددة؛ مرحلة الرأسمالية الصاعدة. ومسار تصفية الإقطاع وتطور الرأسمالية هو في ذات الوقت مسار تجمع الناس في أمم. وقد تجمع الإنجليز والفرنسيون والألمان والإيطاليون في أمم خلال تطور الرأسمالية الناجح الذي هزم التجزئة الإقطاعية.

فقرة 2 أينما تزامن تكون الأمم مع تكون الدول المركزة، بوجه عام، اكتست الأمم لحافا حكوميا وتطورت إلى دول قومية برجوازية مستقلة. كان الأمر على هذا النحو في إنجلترا (دون ايرلندا) وفرنسا وإيطاليا. وفي شرق أوروبا، على العكس، سبق تكونُ الدول المركزة، بفعل الحاجة للدفاع الذاتي (غزو الأتراك، المغول، الخ)، تصفية الإقطاع؛ وبالتالي سبق تكون الأمم. ذلك ما جعل الأمم فيها برجوازية مختلطة،

متعددة القوميات، ومتكونة من أمة قوية مهيمنة وبعض القوميات الضعيفة الخاضعة. وعلى هذا النحو كانت النمسا والمجر وروسيا.

فقرة 3 إذا ما تحدثنا على نحو عام، ليس في الدول القومية من قبيل فرنسا وإيطاليا، والتي اعتمدت في البداية أساسا على قواها الخاصة، اضطهادا قوميا. وعلى عكس ذلك، تمثل الدول متعددة القوميات، التي تأسست على هيمنة أمة واحدة – وبالأصح على هيمنة طبقتها السائدة – على بقية القوميات، الموطن الأول والحقل الرئيسي للاضطهاد القومي وللحركات القومية. والتناقض بين مصالح الأمة المهيمنة ومصالح القوميات الخاضعة لها هو تناقض يستحيل دون حله وجود دولة متعددة القوميات وجودا مستقرا. ومأساة الدولة البرجوازية متعددة القوميات، هي أنها لا تستطيع حل تناقضاتها، وأن كل محاولة منها لـ«للمساواة» بين القوميات و«حماية» الأقليات القومية، مع الحفاظ على الملكية الخاصة والحيف الطبقي، تنتهي، عادة، إلى فشل جديد وإلى تشديد جديد من خطورة النزاعات القومية.

فقرة 4 تطور الرأسمالية اللاحق في أوروبا، والحاجة إلى منافذ جديدة، والبحث عن المواد الأولية والمحروقات، وأخيرا، تطور الإمبريالية، وتصدير رؤوس المال وضرورة تأمين أكبر الطرقات البحرية والحديدية –أدى كل ذلك، من جهة أولى، إلى إلحاق أراضي جديدة بالدول القومية القديمة وتحول هذه الأخيرة دولا متعددة القومية (استعمارية) بكل ما فيها أصلا من اضطهاد قومي ونزاعات قومية (إنجلترا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا)؛ ومن جهة ثانية، إلى تقوية نزوع الأمم السائدة في الدول متعددة الجنسيات القديمة لا إلى الحفاظ على الحدود القديمة للدولة فحسب، بل أيضا إلى توسيعها وإخضاع قوميات جديدة (ضعيفة) على حساب الدول المجاورة. وعلى هذا النحو، اتسعت القضية القومية وامتزجت، في آخر الأمر، وبفعل سير الأمور ذاته، بالقضية العامة للمستعمرات؛ وتحول الاضطهاد القومي من قضية داخل الدولة إلى قضية تهم عدة دول؛ قضية نزاع (وحروب) القوى «العظمى» الإمبريالية لإخضاع القوميات الضعيفة والتي لا تتمتع بكامل حقوقها.

فقرة 5 إن الحرب الإمبريالية، التي كشفت عن جذور التناقضات القومية العدائية وعن ضعف الدول البرجوازية متعددة القوميات الداخلي، انتهت إلى أقصى تشديد في خطورة النزاعات القومية داخل الدول الاستعمارية المنتصرة (إنجلترا، فرنسا، إيطاليا)، وإلى انحطاط الدول متعددة القوميات المنهزمة انحطاطا تاما (النمسا، المجر، روسيا 1917)، وأخيرا، إلى تكون دول قومية برجوازية جديدة (بولونيا، تشيكوسلوفاكيا، جورجيا، أرمينيا، الخ). لكن تكون دون قومية مستقلة جديدة لم يركز تعايشا سلميا بين القوميات ولا يمكنه ذلك؛ فلم يقض على عدم المساواة القومية والاضطهاد القومي ولا يمكنه ذلك، فإذ ترتكز الدول القومية الجديدة على الملكية الخاصة والحيف الطبقي، لا يمكنها أن تعيش: أ. دون أنْ تضطهد أقلياتها القومية (تضطهد بولونيا الروسَ البيض واليهود والليتوانيين والأكرانيين؛ وتضطهد جورجيا الأوساتيين والأبخاز والأرمن؛ وتضطهد يوغسلافيا الكروات والبوسنيين، الخ)؛ ب. ودون أنْ توسع أراضيها على حساب جيرانها مما يتسبب في نزاعات وحروب (بولونيا ضد ليتوانيا وأوكرانيا وروسيا؛ يوغسلافيا ضد بلغاريا؛ جورجيا ضد أرمينيا وتركيا، الخ.)؛ ت. ودون خضوع للقوى «العظمى» الإمبريالية من النواحي المالية والاقتصادية والعسكرية.

فقرة 6 وهكذا تكشف مرحلةُ ما بعد الحرب لوحة تعيسة من الحقد القومي والحيف والاضطهاد والنزاعات والحروب وما في أمم البلدان المتمدنة من وحشية إمبريالية سواء نحو بعضها البعض أو نحو الشعوب التي لا تتمتع بكامل حقوقها: فمن جهة بضعةُ قوى «عظمى» تضطهِد كل الجماهير في الدول القومية التابعة و«المستقلة» (وفي الواقع في تبعية مطلقة)، وتتصارع فيما بينها على احتكار استغلال الدول القومية؛ ومن جهة ثانية، نضال الدول القومية التابعة والمستقلة ضد ما تسلطه عليها القوى «العظمى» من اضطهاد لا يحتمل؛ نضال الدول القومية فيما بينها لتوسيع أراضيها القومية؛ نضال الدول القومية، كل على حده، ضد الأقليات القومية المضطهَدة؛ وأخيرا، تعاظم حركة تحرر المستعمرات ضد القوى «العظمى» والتشديد من خطورة النزاعات القومية سواء داخل تلك القوى أو داخل الدول

القومية التي في صلبها، كقاعدة ثابتة، جملة من الأقليات القومية. تلك هي «لوحة العالم» التي خلفتها الحرب الإمبريالية.
لقد اتضح تماما أن المجتمع البرجوازي مفلس عند حل المشكل القومي.

## 2. النظام السوفييتي والحرية القومية

فقرة 1 إذا كان من الحتمي أنْ تفرق الملكية الخاصة ورأس المال الناس، وأنْ يثيرا الحقد القومي، وأنْ يقويا الاضطهاد القومي، فمن الحتمي أيضا أنْ تقرب الملكية والعمل الجماعيين الناس، وأنْ يصدا الحقد القومي وأنْ يطيحا بالاضطهاد القومي. فلا يمكن تصور وجود الرأسمالية دون اضطهاد قومي، تماما مثلما لا يمكن تصور وجود الاشتراكية دون تحرر الأمم المضطهَدة ودون حرية قومية. إن الشوفينية والنضال القومي لا مفر منهما، محتومان، طالما أن الفلاحين (وعموما، البرجوازية الصغيرة في الأمم السائدة قبل كل شيء)، المشبعين بالأفكار المسبقة، يتبعون البرجوازية. وعلى عكس ذلك، يمكننا أن نعتبر السلم القومي والحرية القومية مضمونان إذا ما تبع الفلاحون الطبقة العمالية؛ يعني إذا كانت دكتاتورية الطبقة العمالية مضمونة. كما أن انتصار السوفييتات وتركيز دكتاتورية الطبقة العمالية هي الشروط الجوهرية للإطاحة بالاضطهاد القومي، ولإقامة المساواة القومية، ولضمان حقوق الأقليات القومية.

فقرة 2 لقد أكدت تجربة الثورة السوفييتية هذه الأطروحة على نحو تام. لقد غير تركيز النظام السوفييتي في روسيا وإعلان حق الأمم في الانفصال وتكوين دول خاصة بها، غيرا مجمل العلاقات بين الجماهير الكادحة من القوميات التي تقطن روسيا، وضربا الحقد القومي القديم، واقتلعا الاضطهاد القومي من جذوره، وأكسبا العمال الروس ثقة إخوتهم من القوميات الأخرى لا في روسيا فحسب بل أيضا في أوروبا

وآسيا، ودفعا بتلك الثقة إلى حد السعادة وإلى حد إرادة النضال في سبيل القضية المشتركة. لقد أدى تكون الجمهوريات السوفييتية في أذربجان وأرمينيا إلى نفس النتيجة؛ إلغاء النزاعات القومية وإزاحة الحقد «القديم» القائم بين الجماهير الكادحة التركية والأرمنية، وبين الأرمنية والأذرية. ويجب أنْ نقول نفس الشيء عن انتصار السوفييتات المؤقت في المجر والبافيار وفنلندا وليتوانيا. ومن جهة أخرى، يمكننا أنْ نؤكد عن يقين أن العمال الروس لم يكن لهم أنْ يهزموا كولتشاك ودينيكين، وأن جمهوريتي أذربجان وأرمينيا لم يكن لهما أنْ تقفا على قدميهما دون أنْ تصفيا ما لديهما من الحقد قومي والاضطهاد القومي، ودون ما حصلتا عليه من ثقة وعطف جماهير كادحي أمم الشرق والغرب. إن تقوي الجمهوريات السوفييتية والإطاحة بالاضطهاد القومي هما وجهان لنفس المسار الواحد، مسار تحرر الكادحين من العبودية الإمبريالية.

فقرة 3 لكن وجود الجمهوريات السوفييتية، حتى أقلها معنى من جهة الاتساع، تمثل تهديدا مميتا للإمبريالية. فلا يكمن ذلك التهديد فقط في أن تلك الجمهوريات، وقد انفصلت عن الإمبريالية، قد انتقلت مما كانت عليه من مستعمرات وشبه مستعمرات إلى دول حقيقية مستقلة، وجردت الإمبرياليةَ من جزء إضافي من الأرض وجزء إضافي من المداخيل؛ بل يتمثل، قبل كل شيء، في أن وجود الجمهوريات السوفييتية نفسه، وكل خطوة تخطوها تلك الجمهوريات في طريق سحق البرجوازية وتقوية دكتاتورية الطبقة العمالية إنما هي أجدى تحريض للبلدان التابعة على التحرر من العبودية الإمبريالية ضد الرأسمالية والإمبريالية، وعامل لا يُقهر لتفكك وانحلال الرأسمالية من جميع النواحي. من هنا يقوم الصراع المحتوم الذي تخوضه القوى «العظمى» ضد الجمهوريات السوفييتية، وتقوم جهود القوى «العظمى» لإخماد جذوة تلك الجمهوريات. إن تاريخ الصراع بين روسيا السوفييتات من جهة والقوى «العظمى»، التي تشحذ ضدها الدول البرجوازية المحيطة الواحدة تلو الأخرى ومجموعات الجنرالات المضادين للثورة، وتقوم بمقاطعتها بعناية، وتبذل الجهد لعزلها اقتصاديا – إن هذا التاريخ يشهد على أن ما من جمهورية سوفييتية،

مأخوذة على حده، وبالنظر إلى العلاقات الدولية الراهنة، وفي ظروف الحصار الرأسمالي، يمكن اعتبارها مضمونة من الاستنزاف الاقتصادي والتدمير العسكري من جانب الإمبريالية العالمية.

فقرة 4 كما أن الوجود المنعزل لمختلف الجمهوريات السوفييتية غير مستقر وظرفي وهو مهدد من جانب الدول الرأسمالية. إن المصالح المشتركة في الدفاع عن الجمهوريات السوفييتية، من جهة أولى؛ وإعادة تركيز قوى الإنتاج التي دمرتها الحرب، من جهة ثانية؛ وفي المقام الثالث، أنْ تقدم الجمهوريات السوفييتية المنتجة للقمح المساعدة الغذائية اللازمة للجمهوريات السوفييتية التي لا تنتجه – تلك المصالح تقتضي وجوبا اتحاد مختلف الجمهوريات السوفييتية في دولة واحدة، كطريق وحيد منقذ من العبودية الإمبريالية والاضطهاد القومي. فلا يمكن للجمهوريات السوفييتية القومية، وقد تحررت من برجوازيتـ«ها» ومن البرجوازية «الأجنبية»، أن تحافظ على وجودها وأن تهزم قوى الإمبريالية المتعاضدة إلا بأنْ تتحد أوثق اتحاد في دولة واحدة وإلا فلن تنتصر أبدا.

فقرة 5 فيدرالية الجمهوريات السوفييتية المرتكزة على الأمور العسكرية والاقتصادية المشتركة هي الشكل العام للاتحاد صلب الدولة التي تمكن من:

أ. ضمان مجمل الاقتصاد وتطوره سواء داخل مختلف الجمهوريات وفي كامل الفيدرالية؛

ب. أنْ تحيط بكل تنوع ظروف الحياة والثقافة ووضع الاقتصاد عند مختلف شعوب وأمم حسب درجات تطورها، وأنْ تطبق، بالتالي، الشكل الملائم من أشكال الفيدرالية؛

ت. تنظم التعايش السلمي والتعاون الأخوي بين الشعوب والأمم التي ربطت مصيرها، على شكل من الأشكال، بمصير الفيدرالية.

إن تجربة روسيا فيما اتصل بتطبيق مختلف أشكال الفيدرالية من الفيدرالية المرتكزة على الحكم الذاتي السوفييتي (الكيرغيز، البشكير، التتار، مونتاغنار، داغستان) حتى الفيدرالية المرتكزة على علاقات تعاقدية مع الجمهوريات السوفييتية المستقلة

(أوكرانيا، أذربجان) مع قبول درجات بينها (تركستان، روسيا البيضاء) – هذه التجربة أكدت، على نحو تام، كامل ملائمة ومرونة الفيدرالية من جهة أنها شكلا عاما لاتحاد الجمهوريات السوفييتية في دولة واحدة.

فقرة 6 لكنْ لا يمكن أن تكون الفيدرالية صلبة ونتائجها حقيقية إلا في حال استندت على الثقة المتبادلة بين البلدان المكونة لها وحرية انضمام تلك البلدان إلى الفيدرالية. فإذا كانت الجمهورية السوفييتية الفيدرالية الاشتراكية الروسية هي البلد الوحيد في العالم التي نجحت في تجربة تعايش سلمي وتعاون أخوي في مجموعة كاملة من الشعوب والأمم، فإن ذلك بسب أن ليس فيها لا مهيمنين ولا خاضعين، لا احتكارات ولا مستعمرات، لا إمبريالية ولا اضطهاد قومي؛ فهنا تستند الفيدرالية على الثقة المتبادلة وعلى إرادة جماهير كادحي مختلف الأمم في الاتحاد.
إن هذا الطابع الطوعي للفيدرالية يجب مطلقا أن يحافظ عليه في المستقبل لأن فقط فيدرالية من هذا القبيل يمكنها أن تصبح الشكل الانتقالي نحو الاتحاد الأعلى لكادحي كل البلدان في اقتصاد عالمي واحد تزداد ضرورته أكثر فأكثر.

# 3. مهمات الحزب الشيوعي الروسي (البُلشفي) المباشرة

فقرة 1 بقدر ما تركز الثورة العمالية فيدراليةً حرة من الجمهوريات السوفييتية القومية مكان الدولة الإمبريالية متعددة القوميات، يضمن النظام السوفييتي لكادحي الأمم التي كانت مضطهَدة تطورا متدرجا وغير مؤلم نحو الشيوعية ويفتح لهم إمكانية، خلال نضالهم ضد بقايا الاضطهاد والحيف القوميين وضد ما عندهم من فئات عليا من المستغِلين، إمكانية الاستناد على ما للطبقة العمالية من تجربة ثورية وقوة منظمة في البلدان المتقدمة. تمثل الجمهورية السوفييتية الفيدرالية الاشتراكية الروسية

والجمهوريات السوفييتية المستقلة المرتبطة بها ما يناهز 140 مليون نسمة؛ منهم قرابة 65 مليون نسمة ليسوا روسا-عظاما (أوكرانيون، روس بيض، كيرغيز، أوزباك، تركمان، طاجاكيون، أذريون، تتار الفلغا، تتار الكريمه، بخاريون، كيفيين، بشكير، أرمن، شيشان، كابرديون، أزوتيون، شركس، أنغوش، كاراتشيس، بلغارس، كلموكس، كاريليون، أفاريون، دارغيون، كازيكوموكس، كومكس، مارييس، تشوفاش، فوتياكس، بوريات، ياقوت، وغيرها). لقد كانت تتمثل سياسة القيصرية، سياسة كبار المالكين العقاريين والبرجوازية، نحو تلك الشعوب، في أن تقضي على ما عندهم من جنين مؤسسة الحكم، وتشوه ثقافتهم، وتمنع استخدام لغتهم، وتتركهم مهمشين، وتروسهم قدر المستطاع. ونتائج مثل تلك السياسة هي: نقص في الثقافة وتأخر عند تلك الشعوب. والآن وقد أُطيح بكبار المالكين العقاريين وبالبرجوازية، وقد أعلنت الجماهير الشعبية السلطة السوفييتية في تلك البلدان أيضا، فإن مهمة الحزب تتمثل في أنْ يساعد الجماهير الكادحة في الشعوب غير الروسية-العظيمة على أنْ تلتحق بروسيا الوسطى التي كان لها السبق؛ أنْ يساعدها على:

أ. أنْ تتطور وتتقوى عندها مؤسسة الحكم السوفييتي في أشكال تستجيب لظروف تلك الشعوب القومية والمعيشية؛

ب. أنْ تتطور وتتقوى عندها المحاكم والإدارات والهيئات الاقتصادية وهيئات السلطة لتعمل باللغة القومية وتتألف من أهل القومية الذين يعرفون ظروف شعوبهم النفسية؛

ت. أنْ تتطور عندها الصحافة والمدرسة والمسرح والنوادي والمؤسسات الثقافية والتربوية عموما بلغتها القومية؛

ث. أنْ تنظم وتتطور عندها شبكة واسعة من المحاكم ومدارس القضاء العام والمهني والفني باللغة القومية (وفي المقام الأول، الكيرغيز والبشكير والتركمان والأوزباك والطاجيك والأذريون والتتار والداغستانيون) قصد التسريع في تكوين كوادر محلية من العمال المختصين والعاملين في المؤسسات السوفييتية والحزب من جميع القطاعات الإدارية وقبل كل شيء من قطاع القضاء.

فقرة 2 إذا ما استثنينا أوكرانيا وروسيا البيضاء وجزءا من أذربجان وأرمينيا، وقد مر جميعها بمرحلة رأسمالية صناعية إلى درجة معينة، من السكان غير الروس-العظام الذين يعدون 65 مليون نسمة، لبقي ما يناهز 30 مليون نسمة هم أساسا أتراك (تركستان، القسم الأكبر من أذربدجان، داغستان، منتاغنار، تتار، بشكير، كيرغيز، الخ) لم يكن لهم من الوقت حتى يمروا بالتطور الرأسمالي وليس لهم أو تقريبا ليس لهم طبقة عمالية خاصة بهم ولا يزالون، في غالب الأحوال، على تربية الماشية وحافظوا على العلاقات الأبوية والقبلية (كيرغيز، بشكير، شمال القوقاز)، أو لم يتخلوا تماما عن الأشكال شبه الأبوية وشبه الإقطاعية في عيشهم (أذربجان، كريميه، الخ) لكنهم قد دخلوا في الطريق العام للتطور السوفييتي. هنا، الإطاحة الفعلية بعدم المساواة القومية هي مسار طويل الأمد ويتطلب نضالا دؤوبا وعنيدا ضد كل مخلفات الاضطهاد القومي وعبودية الاستعمار.

ويرتكز عدم المساواة القومية هنا إلى حد الآن على عدم المساواة الاقتصادية التي تكونت تاريخيا. وعدم المساواة هذه تظهر، قبل كل شيء، في واقع أن تلك المناطق المحيطة بروسيا (خاصة تركستان)، التي توجد في وضع مستعمرات وشبه مستعمرات نراها مجبرة على القيام بدور المزود بالمواد الأولية من كل نوع لتصنع في المركز. فذلك ما كان سبب تأخرها الدائم وما يمنع جديا تطور طبقة عمالية صناعية عند الشعوب المضطهَدة.

يجب على الثورة العمالية أنْ تواجه، حتما، كل تلك العوامل في المناطق المحيطة الشرقية؛ فمهمتها الأولية هي أنْ تصفي، بنفس متواصل، كل بقايا عدم المساواة القومية في جميع ميادين الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وفي مقدمة ذلك، أنْ تغرس الصناعة في المحيط على نحو منهجي وذلك بنقل المعامل إلى مصادر المواد الأولية (تركستان، بشكير، كيرغيز، القوقاز: صناعات النسيج والصوف والجلد، الخ).

إذ يكسب الحزب ثقة جماهير الكادحين في المحيط الشرقي بنضاله الحازم والمنسجم في سبيل إلغاء كل أشكال عدم المساواة القومية، فإنه يجمع ويوحد، في ذات الوقت، تلك الجماهير لتصفية العلاقات الأبوية-الإقطاعية في ذات الأمم التي كانت مضطهَدة من قبل، تصفية نهائية، وليشركها في البناء الشيوعي. ويجب أن

تكون أولى الخطوات في سياسة التمايز الطبقي في المحيط الشرقي سحب الجماهير من تأثير كل العناصر المستغِلة المحلية، والنضال ضد تلك العناصر في جميع أجهزة الحكم الذاتي الإداري السوفييتي، وتجريدها من امتيازاتها الطبقية بانتظام الجماهير المحلية التلقائي في سوفييتيات الكادحين. ويجب علينا، في ذات الوقت، وفي المقام الأول، أنْ ننظم وأنْ ندعو، بأقصى عناية، إلى صفوف الحزب العناصر العمالية المحلية على قلتهم النسبية المشتغلين في مختلف الاستثمارات من مناجم وسكك الحديد ومزارع الكولاك. والخطوة التالية يجب أنْ تكون التنظيم الاقتصادي للفقراء المحليين، تنظيم من طراز مختلط مهني وتعاوني مشروط بمرور الجماهير الكادحة المحلية من الأشكال الاقتصادية المتأخرة إلى الأشكال العليا؛ من نمط العيش البدوي إلى الزراعة؛ من الحرف التعاونية لفائدة السوق الحر إلى العمل في جمعيات الإنتاج التعاوني لفائدة الدولة السوفييتية (انتداب الحرفيين وشبه العمال للنقابات)؛ من الإنتاج الحرفي في جمعيات الإنتاج التعاوني إلى إنتاج المعامل والمصانع؛ من الزراعات الصغيرة إلى الفلاحة الجماعية وفق تخطيط. يجب على الحكومة السوفييتية، قبل كل شيء، وعبر شبكة أجهزة التعاون الاستهلاكي الموحد، أنْ تقدم العون للجماهير شبه العمالية المحلية المهددة بالانهيار بسبب فوضى الاقتصاد.

بالنظر إلى هذه الظروف الخاصة في بناء الاقتصاد السوفييتي، يجب أنْ يكون عمل الأجهزة الاقتصادية منظما في اتجاه نقل محوره إلى الأوساط المحلية؛ فيجب أنْ تكون الاستثمارات الحرفية وغيرها مجمعة في منظمة اقتصادية وفق تخطيط؛ ويجب أنْ تقوم صلة صلبة بالجماهير المنتجة الرئيسية من السكان، وأنْ يوضع تخطيط ملموس للزراعة والصناعة في المحيط، آخذين الظروف المحلية بعين الاعتبار. ويجب أنْ نحذر بحزم منْ الاستعمال الأعمى للأمثلة من روسيا الوسطى السوفييتية خاصة عند تطبيق احتكار القمح في المحيط، ونربط تطبيق سياسة التموين، لا بالأقوال بل بالأفعال، بسياسة التمايز الطبقي في الأوساط المحلية المتأخرة. ويجب التخلي عن كل تركيز ميكانيكي للتدابير الاقتصادية المتخذة في روسيا الوسطى والتي لا تكون جيدة إلا عند درجة عالية من التطور الاقتصادي. فلا يمكن لسوفييتات

الكادحين أنْ تجر شعوب الشرق في النضال المشترك مع الطبقة العمالية في البلدان المتقدمة، الساعد جنب الساعد، إلا بتنظيم الجماهير الهائلة من السكان المحليين الفقراء على أساس مصالحهم الاقتصادية الحيوية.

فقرة 3 إذا ما استثنينا من 30 مليون نسمة من السكان معظمهم أتراك، أذربيجانَ وأكبر أجزاء تركستان والتتار (في الفلغا وفي الكريمييه) والبشكير والكيفا وداغستان وجزءا من المنتاغنار (الكبارديون والشركس والأبخاز) وبعض الشعوب الأخرى التي أصبحت رعوية وملتصقة جدا بأرض محددة، لبقي ما يناهز 10 ملايين نسمة من الكيرغيز والبشكير والشيشان وجزءا جنوبيا من تركستان وأستونيين وأنغوش الذين كانت أرضهم إلى وقت قريب يستعمرها المستوطنون الروس الذين كانوا قد نجحوا في انتزاع أجود الأراضي الفلاحية ودفعوا بهم بانتظام إلى الأراضي العاقرة. لقد كانت سياسة القيصرية، سياسة كبار المالكين العقاريين والبرجوازية تتمثل في أنْ تغرس في تلك المناطق أكثر ما يمكن من عناصر الكولاك المنتقين من بين الفلاحين الروس والقوقازيين جاعلة منهم سند موثوقا لمراميها الإمبريالية. لقد كانت نتيجة هذه السياسة السحق المتدرج للسكان المحليين الذين أبعدوا إلى المناطق غير الفلاحية (الكيرغيز والبشكير).

تتمثل مهمة الحزب تجاه جماهير الكادحين في هذه الشعوب (إلى جانب المهمات المذكورة في الفقرتين الأولى والثانية) في ضم جهودها إلى جهود جماهير الكادحين الروس المحليين في النضال من أجل التحرر من طبقة الكولاك بوجه عام، ومن الكولاك الروس-العظام اللصوص بوجه خاص؛ مساعدتهم بكل قوة وكل وسيلة على الإطاحة بالكولاك المستعمِرين فنضمن لهم على هذا النحو الأراضي الصالحة والضرورية للوجود الإنساني.

فقرة 4 إلى جانب الشعوب والأمم المذكورة أعلاه والتي لها تركيبة طبقية محددة وتعيش على أرض محددة، توجد أيضا، على أطراف الجمهورية السوفييتية الفيدرالية الاشتراكية الروسية مجموعات قومية غير ثابتة، أقليات قومية متداخلة في أغلبية قومية أخرى متجانسة، وليس لها، في أغلب الأحوال، أرض محددة (ليتوانيون، إستونيون،

بولونيون، يهود، الخ). لقد كانت تتمثل سياسة القيصرية في سحق تلك الأقليات بكل الوسائل بما فيها المذابح (مذبحة اليهود). والآن وقد أُطيح بالامتيازات القومية، وأقيمت المساواة بين الأمم، وضُمن حق الأقليات القومية في التطور الحر بطبيعة النظام السوفييتي نفسه، فإن مهمة الحزب نحو الجماهير الكادحة في تلك المجموعات القومية هي أنْ يساعدها على أنْ تستغل ذلك الحق المضمون لها في التطور الحر استغلالا كاملا.

فقرة 5 يتواصل تطور المنظمات الشيوعية في المحيط في ظروف خاصة بعض الشيء تعرقل نمو الحزب نموا طبيعيا في تلك المناطق. فمن جهة، هناك الشيوعيون الروس-العظام الذين يناضلون في المحيط قد تكونوا في إطار وجود أمة «ذات سيادة» ولم يعرفوا اضطهادا قوميا وغالبا من يستنقصون من أهمية الخصائص القومية في عمل الحزب والمنظمات السوفييتية، أو أنهم لا يأخذون أبدا بعين الاعتبار في عملهم خصائص كلا من التركيبة الطبقية والثقافة وظروف العيش والماضي التاريخي عند الشعب المعني، ملمعين ومشوهين على هذا النحو سياسة الحزب في القضية القومية. يؤدي هذا المعطى إلى الانحراف من الشيوعية إلى روح الهيمنة الروسية-العظيمة والاستعمار؛ إلى الشوفينية الروسية-العظيمة. ومن جهة ثانية، هناك الشيوعيون المحليون الذين عاشوا مرحلة الاضطهاد القومي الصعبة ولم يتخلصوا بعدُ من أشباحها وغالبا ما يبالغون في أهمية الخصائص القومية في عمل الحزب والمنظمات السوفييتية، تاركين على هذا النحو مصالح الكادحين الطبقية في الظل، أو أنهم يخلطون ببساطة مصالح كادحي الأمة المعنية بما يسمى المصالح «القومية العامة» في نفس الأمة المعنية، غير عارفين بالتمييز بين الأولى والثانية ومستندين على هذه الأخيرة في عمل الحزب. يؤدي هذا المعطى، بدوره، إلى الانحراف من الشيوعية إلى الوطنية الديمقراطية البرجوازية التي تكتسي أحيانا شكل نزعة إسلامية ونزعة تركية (في الشرق).

يستنفذ هذان الانحرافان، المقلقان من جهة مبادئ الأممية الشيوعية، قوتهم، ولا مرد لذلك في البداية، في عدم نقاوة المنظمات الشيوعية في المحيط؛ فمن جهة،

تأثر عناصر من الكولاك المستعمِر في الحزب، ومن جهة أخرى يتسرب إليه ممثلين للمجموعات الاستغلالية المحلية.

وإذ يعتبر المؤتمر، بكل صرامة، هذين الانحرافين مقلقين وخطيرين على قضية الشيوعية، فإنه يؤكد على ما للانحراف الأول من خطورة وضرر خاصين؛ الانحراف نحو روح الهيمنة الروسية-العظيمة والاستعمار. ويذكر المؤتمر بأنه يستحيل في المحيط خلق منظمات شيوعية حقا متينة ومرتبطة بالجماهير ومجمعة في صفوفها العناصر العمالية وشبه العمالية من السكان الأصليين والروس على أساس الأممية دون هزم المخلفات الاستعمارية والقومية في صفوف الحزب. بالتالي، ويعتقد المؤتمر أن تصفية التحفظات القومية في الشيوعية، وفي مقدمتها تلك الاستعمارية، هي من أعظم مهمات الحزب في المحيط.

وإذ يدعو المؤتمر إلى النضال الحازم ضد كل العناصر غير الشيوعية التي تتسرب داخل حزب الطبقة العمالية، فإنه ينبه الحزب من خطر «توسيعه» عن طريق قبول عناصر قومية من البرجوازية الصغيرة والكولاك. ويشير المؤتمر في ذات الوقت إلى ضرورة استغلال العناصر المثقفة القومية من الشعوب التي كانت مضطهَدة استغلالا حكيما وبطريقة منظمة؛ تلك العناصر الشريفة والتي أثبتت إخلاصها للسلطة السوفييتية.

